



The Employemnt of the Letters of Meanings and the Pronoun Referentiality between Contextual Usage & Textual Reference: An Induction & Analysis of Deducted Saying Evidences in "Kitāb az-Zāhir" by Ibn al'Anbārī (D. 328 AH)

Basma Abdal Allah al-Osaimi *

Department of Arabic Language, Taif University, Taif City, Kingdom of Saudi Arabia.

Abstract

Objectives: This study aimed to explore two components of Arabic speech i.e. the letters of meanings and pronouns, which have a proximity in linguistic functionality and semantic characteristics. These two components serve the function of conjunction and linking in the context of speech.

Methods: The study used a descriptive approach. The approach was based on observing the deducted saying evidences in "Az-Zāhir fi Ma 'ānī Kalimat an-Nās" by Ibn al'Anbārī and analyzing them since those evidences represent a linguistice event that is succinct in its structure and correlations

Results: The study results showed the strong affinity between the letters of meanings and pronouns. The results also showed that the context helps those components perform their functions whether on the level of the structural form or the semantic one. The functions varied between conjunction and linking, whether the conjunction is dependent on the state of correlation and the compnent's lack of the other to complete meaning, or the linking came as a result of conflict between ambiguity and clarity; an aspect which requires reference to the described event or one of its elements.

Conclusions: The study asserts the notion that the context plays an important role is dispelling the state of ambiguity or obscurity or semantic lack.

Keywords: Sayings; proverbs; letters; pronoun; az-Zāhir.

Received: 16/11/2024
Revised: 16/12/2024
Accepted: 8/1/2025
Published online: 15/1/2026

* Corresponding author:
<https://orcid.org/0009-0005-6845-7976>

Citation: al-Osaimi, B. A. A. (2026). The Employemnt of the Letters of Meanings and the Pronoun Referentiality between Contextual Usage & Textual Reference: An Induction & Analysis of Deducted Saying Evidences in "Kitāb az-Zāhir" by Ibn al'Anbārī (D. 328 AH). *Dirasat: Human and Social Sciences*, 53(6), 9762.
<https://doi.org/10.35516/Hum.2026.9762>



© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

تَوْظِيفُ حُرُوفِ الْمَعَانِي وَمَرْجِعِيَّةِ الضَّمِيرِ بَيْنِ الْاسْتِعْمَالِ السِّيَاقِيِّ وَالْإِحَالَةِ النَّصِيَّةِ
اِسْتِقْرَاءُ وَتَحْلِيلُ الشَّوَاهِدِ الْفُوْلَيْةِ الْمُجَازَةِ فِي كِتَابِ "الْزَاهِرِ" لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (ت 328هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

قِسْمِ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، جَامِعَةُ الطَّافِ، مَدِينَةُ الطَّافِ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

ملخص

الأهداف: يروم هذا البحث استقصاء مكونين من مكونات الكلام العربي؛ بينهما تقارب في التوظيف اللغوي والخصائص الدلالية في سياق الاستعمال، مع أهميتها في قواعد النظام اللغوي رتبة ومعنى. وهما حروف المعاني والضمائر. فكل منها يقوم بوظيفة الربط والاتصال في سياق الكلام، وإن اخترع كل مكون بمربته وخصيصةه في رصف الكلام وضبطه، كما أنهما من عناصر الربط النصي في هذه السياقات. المنهجية: تأسست منهجية هذا البحث على المنهج الوصفي في رصد الشواهد الفولية المجازة في كتاب (الزاهر في معاني كلمات الناس) لابن الأباري، وتحليلها؛ لما تمثله من حدث لساني موجز في بنائه وعلاقاته، ومجذباً من سياق خطيء أكبر. شغل هذه الأقوال على ألسن مستعملين اللغة ومخاطبها.

النتائج: وأبرز ما عرضه البحث من نتائج علاقة حروف المعاني بالضمائر، وبيان أثر السياق في قيام هذه العناصر اللغوية بوظيفتها، سواء على مستوى البنية التركيبية أو على المستوى الدلالي. وتتنوع الوظائف بين الربط والاتصال، سواء أكان الربط تابعاً لحالات التلازم وافتقار العنصر لغيره؛ لتمام المعنى، أم جاء الاتصال تنازعاً بين حالة الإيهام والتعين؛ مما يتطلب الإحالة للموصوف بالحدث أو أحد مكوناته.

الخلاصة: وخلاص البحث إلى كشف واقع العلاقات والسلوك اللغوي لتلك العناصر اللغوية غير المستقرة في دلائلها؛ لجاجتها الغالية إلى كشف سياقي، ينزل عنها حالة الغموض أو الالتباس أو النقص الدلالي، لتكون الشواهد الفولية المجازة في كتاب "الزاهر" حقل الظاهرة وأدلتها.

الكلمات الدالة: الأقوال، المثقال، الحروف، الضمير، الزاهر.

مقدمة

1. إشكالية البحث:

إن الوعاء اللغوي للعربية زاخر بالفاظه وثراء مفرداته. وخبر ما كشف هذا الجمال هو استعمال الفاظ ذات مستويات دلالية متفاوتة في قوة تأثيرها كما في أحرف المعاني والضمير، جاءت مضمونة في وحدات اللغة ببنائها وتراكتيمها المختلفة، كل وحدة لها وظيفتها التي تؤديها، حيث إن حروف المعانى والضمائر تقوم بوظيفة الربط والاتصال في سياق الكلام، وإن اختص كل مكون بخصائصه في رصف الكلام وضبطه، سواء أكان الربط تابعاً لحالة التلازم وافتقار العنصر لغيره؛ لتمام دلالة المقصود أو العلاقة الخاصة التي تجمعهما، نحو ما تؤديه حروف المعاني من ربط بين الكلمات على اختلاف أنماطها كربط ضميرين أو اسمين أو فعلين أو ربط ضمير باسم أو فعل... إلخ، فمن الربط بين (أنتم) وهاء الغيبة في (له) جاء قوله- سبحانه وتعالى:- (مَا كَانَ اللَّهُ يِنْذِرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ) (آل عمران: ١٧٩).

وتشكل وظيفة الضمائر في صورة حالة اتصالية مرجعية، يتنازع فيها المكون بين حالة الإبهام والتعيين؛ مما يتطلب الإحالـة للموصوف بالحدث أو أحد مكوناته، وهو من أبرز الأبعاد الوظيفية للضمائر كنـية أو نـيـاة عن المـسـىـ فيـ الـكـلامـ. وبناءـ عـلـىـ ذـلـكـ تـأسـسـ إـشـكـالـيـةـ الـبـحـثـ فيـ الـوقـوفـ عـلـىـ توـظـيفـ حـرـوفـ الـمـعـانـيـ وـالـضـمـائـرـ فـيـ بـنـيـةـ سـيـاقـ الـأـقـوالـ وـالـأـمـثـالـ الـوـارـدـةـ فـيـ كـتـابـ الزـاهـرـ لأـبـيـ بـكـرـ الـأـنـبـاريـ (تـ 328ـ هـ) وـدـلـالـتـهاـ،ـ وأـثـرـ كـلـ عـنـصـرـ مـهـمـاـ فـيـ الـعـلـمـيـةـ الـاتـصـالـيـةـ النـصـيـةـ.

2. أسباب اختيار الموضوع:

وتمثلت فيما يأتي:

- أهمية حروف المعاني في تشكيل بعض الدلالات الخاصة في سياق الكلام العربي عامـةـ،ـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـهـ أـقـلـ الـوـحدـاتـ الـلـغـوـيـةـ قـوـةـ فـيـ الـمـكـونـ السـيـاقـيـ وـالـتـرـكـيـبـيـ؛ـ لـاعـتـمـادـهـ عـلـىـ كـلـ مـنـ الـأـسـمـاءـ وـالـأـفـعـالـ فـيـ تـامـ دـلـالـتـهاـ.

- خصوصية مرجعية الضمير في سياق الأقوال والأمثال من الناحية التركيبية حيث الإيجاز والتركيز الدلالي.
- تنوع حروف المعاني والضمائر الواردة في سياق كل من الأمثال والأقوال في "كتاب الزاهر" حضوراً وتوظيفاً.

3. الدراسات السابقة:

تعددت مؤلفات الحروف قديماً، بدءاً من "معاني الحروف" للرماني (ت 384هـ)، والمالقي (ت 702هـ) في "رصف الملبان في شرح حروف المعانى"، والمradi (ت 749هـ) في "الجني الداني في حروف المعانى" وما خصص من أبواب للحروف نحو ما عقده ابن هشام في "معنى الليبب" (ابن هشام، 1985م، ج 1). أما الدراسات التي تناولت حروف المعاني والضمائر وتوظيفهما؛ فقد تعددت في هذا الحقل، ومن أبرزها وأشدـهاـ قـرـباـ فـيـ حـرـوفـ الـمـعـانـيـ ماـ يـأتـيـ:

- بوخنا، م. (1999م). حروف المعاني في معجم لسان العرب. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، العراق.
- عبدالله، ع. (2010م). حروف المعاني بين الأداء اللغوي والوظيفة التحوية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة جنوب أفريقيا.
- إسماعيل، إ. (2013م). حروف المعاني دراسة وصفية تحليلية تطبيقاً على العلاقات السبع، دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

- أما ما ورد في دراسات الضمير ومرجعيته وتوظيفه؛ فمن أبرزها وأشدـهاـ توافقـاـ معـ هـذـاـ الـبـحـثـ:
- شرابي، س. (2018م). قواعد في مرجع الضمير ودلالة السياق عليه. دراسات لسانية، 2(9)، ص 342-313.
- عطا المنان، ع. (2020م). مرجع الضمير واتصاله وانفصاله في العربية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 4(10)، ص 20-1.

وبناءـ عـلـىـ مـاـ سـيـقـ تـمـ رـصـدـ عـدـدـ مـلاـحظـاتـ مـهـمـةـ،ـ جـاءـتـ عـلـىـ النـحوـ الـأـتـيـ:

- تفرد البحث عن كل الدراسات السابقة، سواء في مجال التطبيق (كتاب الزاهر) أو عينته (الأمثال والأقوال).
- ركزت الدراسات السابقة على حروف المعاني والضمير عامة أو على جهة التخصيص لحرف أو أكثر من حروف المعنى أو مرجعية الضمير، ولم تعالج أي دراسة - وفق ما تم رصده - من الدراسات السابقة الجمع بين الجانب الوظيفي والدلالي في النصوص الأدبية الخاصة كالأمثال والأقوال، سواء على جهة العموم أو التخصيص في كتاب محدد من جهة أو دراسة المرجعية لهذه الشواهد الخاصة وفق اللسانيات النصية من جهة أخرى في كتاب الزاهر.

4. منهج البحث ومحـتوـاهـ:

قام البحث على المنهج الوصفي، مرتكزاً على أداتين هما: الأولى: الرصد لظاهرة لغوية محددة، وهي (حروف المعاني والضمير) وأنماط حضورهما في مصدر محدد وهو (كتاب الزاهر لابن الأنباري) وفي عينة نصية منضبطة هي (الأمثال والأقوال). والأداة الثانية التحليل لدلـالـاتـ حـرـوفـ الـمـعـانـيـ وـوـظـيفـةـ استخدامـهاـ وكـذـلـكـ الضـمـائـرـ فـيـ سـيـاقـ الـأـمـثـالـ وـالـأـقـوالـ الـوـارـدـةـ فـيـ (كتـابـ الزـاهـرـ فـيـ مـعـانـيـ كـلـمـاتـ النـاسـ)ـ لأـبـيـ بـكـرـ الـأـنـبـاريـ.

وركز محتوى البحث على دراسة المصطلحات الرئيسية (حرف المعنى- الضمير- الشّواهِدُ الْقَوْلِيَّةُ المُجَرَّأَةُ: الأمثال والأقوال) وعلاقتها فيما بينها. وكذلك دراسة مرجعية الضمير في هذه الشّواهِدُ دراسة لسانية نصية.

المبحث الأول: حرف المعنى والضمير والشاهد القولي: الحد، والعلاقة، والوظيفة.

١. حرف المعنى والضمير: الحد اللغوي والاصطلاحي.

• الحد اللغوي والاصطلاحي لحرف المعنى.

تدور الدلالة اللغوية المعجمية للحرف حول عدة معانٍ نحو: الطرف والناحية، والجانب، وكذلك مبني اللغة، والقسم الثالث من أقسام الكلم العربي، وغيرها مما يقارب مع هذه الدلالات. فقد جاء أن "الحرف كل شيء طرفه وشفيره وحده" (الجوهري، 1987، ج 4، ص 1342). وجاء في الترتيل: **(ومَنْ تَأْسَىَ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ)** [الحج: 11]. يعني "أنهم عبدوه على وجه الشك، لا على اليقين والتسليم لأمره" (الطبرى، 2000، ج 1، ص 70). وأكثر المفسرين قالوا على شكل، وأصله من حرف الشيء، وقيل: "للشاك في الدين: إنه يعبد الله على حرف؛ لأنه على طرف وجانب من الدين، لم يدخل فيه على الثبات والتتمكن كالإقليم على حرف" (البغوى، 2000م، ج 3، ص 326).

أما الحرف اصطلاحاً؛ فهو ما "جاء معنى ليس باسم ولا فعل" (سيبوه، 1988م، ج 1، ص 12)، ولكن معنى غير تمام؛ لأن الكلمة "لا تدلُّ على معنى في نفسها، ولكن في غيرها" (العكبي، 1995م، ج 1، ص 48)، وهي الدلالة الاصطلاحية الأكثر حضوراً في وصف مصطلح "حرف المعنى". وهذا ما أورده النحاة واللغويون العرب عن الحرف بأنه "ما خلا من دليل الاسم والفعل، فلم يسع فيه شيء مما ساغ فهمها" (الرجاحي، 1979م، ص 55)؛ فيكون حدُّ حرف المعنى مرتبطاً "بامتناع حدِّ الاسم والفعل منه، أو بامتناع خواصهما منه" (ابن الورَّاق، 1999م، ص 142).

ويرى المرادي أن "الحرف كلمة تدل على معنى، في غيرها، فقط" (المرادي، 1992م، ص20). فلفظ: (يخرج ما ليس بكلمة نحو ما جاء كألف الوصل وباء التصغير والحرف الزائد على أصل الفعل. فهذه من حروف الهجاء في الأصل، لا من حروف المعاني. وهي أبعاض الكلمات. وقوله: "تدل على معنى في غيرها" فصل ميره من الاسم والفعل، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما" (ابن يعيش، 2001م، ج4، ص447): ومن ثم نقف على تنبيمات جيدة لحد حرف المعنى، وهي:

- تشير الدلالة اللغوية المعجمية لمصطلح حرف المعنى إلى تضمن معانٍ عدّة ترتبط بالتعدد والتغيير، الذي قد يصل إلى اللبس؛ مما يتطلب الاقتران بسياق كاشف للدلالة المقصودة.

- الدلالة الاصطلاحية لحرف المعنى تنحو- إجمالاً- نحو الاتفاق على اختصاص الحرف بين الكلم العربي بالافتقار للاسم والفعل لتمام دلالته، ومن ثم فهو أقرب لعناصر الربط والاتصال النصي.

- أن الاستعمال السياقي هو ركيزة تحقق الإفادة في وظيفة حرف المعنى، فالحرف رهن الاستعمال السياقي، لكون "الحرف مشروطاً في دلالته على معناه، الذي وضع له ذكر متعلقه. فإن لم يذكر متعلقه فلا دلالة عليه، شماء (الفاكوه)، 1993م، ص 102).

الجد اللفوي، والاصطلاح، والضمير:

يعود مصطلح الضمير- في اللغة- إلى الجذر (ضمير)، ومنه: الضمُّرُ من الْهَزَالِ (الفراهيدي، 1980م، ج 7، ص 41). و"الضمير الشيء الذي تضممه في قلبيك، تقول: أضمرت صرف الحرف إذا كان متخرجاً فأسكته، وأضمرت في نفسي شيئاً، والاسم الضمير، والجمع الضمير، والمضمون: الموضع" (ابن منظور، 1993م، ج 4، ص 492). والضمير في اللغة من أضمرات: أي أخفيت، فالأصل أن يدل على المستتر من الضمائر، ودلالة على البازر منها من ياب التوسيع" (السامرائي، 2002م، ص 3).

أما حد الضمير- اصطلاحاً - فهو "الموضوع لتعيين مسماه، مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته، وهذا هو المراد بقوله: "فما الذي غيبة أو حضور" أي: مما وضع لمسى ذي غيبة أو حضور"(المرادي، 2008م، ج 1، ص 359). وقيل - إجمالاً- في وصف الضمير: "ما وضع لتتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنىًّا أو حكمًا"(الأسترابادي، 1996م، ج 2، ص 401).

فأصل الضمير في اللغة يرتبط بعدة معانٍ، هي: الضعف والهزال، والاستار والخفاء، وما يتخذ موضعًا للتواري والاحتياج. وهذه المعاني تتقرب مع البعد الوظيفي لاستعمال الضمير نحوًياً. كما أن الحد الاصطلاحي يجعل من وظيفة الضمير عنصراً تابعاً ومرتبطاً - في الان نفسه- ولو ذهنياً بمعنى محدد أو أو بمحال إليه ضمنياً.

• حرف المعنى والضمير: الوظيفة والعلاقة.

هناك تقارب في الوظيفة العامة بين كل من حروف المعاني والضمائر، وهي أن كلاً منها يحمل بعداً اتصالياً في الجملة العربية. وعلى أثر ذلك بدا التقارب بارزاً في علاقة حروف المعاني بالضمائر حتى إن "النهاية شبيهـا الضمائر بالحروف، ولذلك كانت الضمائر البارزة تؤدي وظيفتها في الربط، كما تؤديها أدوات المعنى الرابطة لأن الضمير البارز يعتمد على إعادة الذكر، في حين تعتمد أدوات الربط على معانـها الوظيفية التي تحدد نوع العلاقة المنشأة

(حميدة، 1997م، ص152). أما حروف المعاني؛ فتتعدد تقسيماتها مما كان له أثره في وظيفة هذه الأحرف وعلاقتها بمكونات الجملة العربية التي ترد فيها، حيث قسم حروف المعاني إلى عدة تقسيمات، أبرزها ما يأتي:

- **ال التقسيم الكمي لحروف المعاني:**

وهو قائم على عدد الأحرف التي يبني عليها حرف المعنى. حيث وزعت على أحرف أحادية، ثنائية، ثلاثية، رباعية، وخمسية. فمن النحوين من ذكر: أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعين حرفًا. وزاد غيره على ذلك حروفاً آخر، مختلفاً في حرفيّة أكثرها. وهي منحصرة في خمسة أقسام: أحادي، ثنائي، ثلاثي، رباعي وخماسي...(المradi، 1992م، ص28؛ ابن هشام، 2008م، ج3، ص3-4).

- **التقسيم الدلالي لحروف المعاني:**

يعتمد هذا التقسيم على معاني هذه الحروف ودلائلها، كما أن هذا التقسيم يشير إلى اتساع المعاني التي يجلبها استعمال الحرف كما في معناه، ومنها: أحرف الاستفهام: (الهمزة، أم المنفصلة، هل)، والمضارعة (أتيت)، والجواب: (لا، نعم، بل، أي، أجل، جل، غير، إن)، والنفي: (لم، لما، لن، ما، لا، لات)، والشرط: (إن، إذ ما، لو، لولا، لوما، أما، إذما)، والتحضيض: (لا، هلا، لولا، لوما)... الخ (علامة، 2008م، ص15-25). إضافة إلى غيرها من المعاني التي ذكرها بعض النحواء لهذه الحروف نحو: أحرف التأنيث: (الألف، والهمز، والناء)، والتعدية: (الهمزة، والياء)، والمفاجأة (إذن)، والتعرّيف: (ال)، والنسبة والوصل: (الألف)، والغاية: (إلى، وحق)، والتفصيل: (أما، وإما، وأو)،... الخ (مطر، 1985م، ص43-47).

- **التقسيم الوظيفي لحروف المعاني:**

أما التقسيم الوظيفي؛ فقائم على وضع هذه الحروف وتقسيماتها من حيث العمل أو عدمه في أنواع الكلم العربي الأخرى. وإذا ظهر الاختلاف في آراء النحواء في عمل عدد من هذه الحروف خاصة؛ فقد أجمع النحواء على عمل ثمانية وثلاثين حرفًا (ابن باشاذ، 1974م، ج2، ص160) على اختلاف مذهبهم النحوي. أما المختلف فيه من حروف المعاني عملا؛ فهو (ما)، (لا) وحروف النداء، وبعض حروف نصب الفعل المضارع. فعند البصريين أربعة أحرف تنصب الفعل المضارع إلا الخليل. (سيبوه، 1988م، ج3، ص16، 17-5). فعنده أن تعلم ظاهرة ومضمرة. بيد أن الكوفيين جعلوها تسع أحرف تنصب الفعل المضارع. (ابن باشاذ، 1977م، ج1، ص226).

ويرتبط البعد الوظيفي لحروف المعنى بحدّه العام عند أكثر النحواء، حيث إن فاعلية حرف المعنى - وظيفيًّا - تزداد مع زيادة العلاقات النحوية التي تقرن الحرف بغيره من عناصر الكلام، وهو ما يكون أكثر أثراً في العمل وفاعليّة في بنية الجملة، حيث إن "حرف المعنى لا يؤدي معنى إلا إذا انتظم في جملة مفيدة" (ابن فارس، 1997م، ص50). وفضلاً عن ذلك هناك من حروف المعاني ما يأتي عوضاً عن جمل، ويحقق معنى الإفاده، وهي من القواعد التوجيه النحوية، نحو ما تتضمنه (أحرف العطف) من معنى (عطف على)، وأحرف الاستفهام بمعنى (استفهم)... إلى غير ذلك من حروف المعنى. وهو ما تضمنه قول الزجاجي في إشارته: "الحروف على ثلاثة أضرب: حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عربها وعجمها، وحروف الأسماء والأفعال، والحراف التي هي أبعاضها...، وحروف المعاني، التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعانٍ" (الزجاجي، 1979م، ص54).

- **قرائن البعد الوظيفي لحروف المعاني:**

هناك عدة قرائن تعضد وظيفية حروف المعاني في سياق الكلام، تمثلت هذه القرائن فيما يأتي:

- **وصف الحرف بالأداة والرابطة.**

يجمع جمهور النحواء على تقسيم الكلام على ثلاثة أقسام: الأسم، والفعل والحرف، وإن وصف عدد من النحواء واللغويين الحرف بأداة أو الرابطة، تنبعها لوظيفته وتتأثره في سياق الكلام وعناصره، فقد جاء أن "الحروف أدوات تغيير ولا تغير" (ابن السراج، 1988م، ج1، ص45). وعلى ذلك قيل إن "الحرف الأداة التي تسمى الرابطة؛ لأنها تُؤْتِيُ الاسم بالاشتمال والفعل بالتفعل كعنْ وَعَلَ وَتَخْوِهْما" (ابن منظور، 1993م، ج9، ص41)، نحو ربط الحرف اسمًا باسم؛ كقوله - تعالى -: (فَالْوَالَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ مَا جِئْنَا نَفْسِدَ فِي الْأَرْضِ) [يوسف: ٧٣]. وهذا الوصف يراد به إعلاه قيمة الحرف ومناظرته في وظيفته لكل من الأسم والفعل، خاصة أن المعاني الكثيرة لهذه الحروف تقدر بدلاله الأسم أو الفعل في المعنى والوظيفة.

- **نيابة حروف المعاني وتضمينها فيما بينها.**

اهتم النحواء بخصوصية بعض حروف المعاني ونيابتها وتضمينها فيما بينها، نحو حروف الجر خاصة؛ حيث يرى ابن عييش في وظيفة هذه الحروف: "لما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفت بحروف الإضافة، فجعلت موصولة لها إليها. فقالوا: (عجبٌ من زيد) و(نظرت إلى عمرو)، وحُصن كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف، وقد تداخلت؛ فيشارك بعضها بعضًا في هذه الحروف الموصولة،..." (ابن عييش، 2001م، ج4، ص456).

وأبرز ابن السراج في (الأصول في النحو) ظاهرة التناوب بين حروف الجر؛ حيث أول علة نيابة بعض حروف الجر عن بعضها بالتقريب بين معانها، والتبعاد بين المعاني يحول دون ذلك؛ بقوله: "اعلم أنَّ العرب تنسَعُ فيَهَا، فتقْيِمُ بعضاً مَقَامَ بعضاً إِذَا تقارَبَتِ الْمَعَانِي، فَمِنْ ذَلِكَ: الْبَاءُ، تَقُولُ: (فَلَانَ بِمَكَّةِ وَفِي مَكَّةِ). وإنما جازَ معاً: لأنَّكَ إِذَا قَلْتَ: فَلَانَ بِمَوْضِعِ كَذَا وَكَذَا. فَقَدْ خَرَطَ عَنِ اتِّصَالِهِ وَالْتَّصَاقِهِ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ..." (ابن السراج، 1988م، ج1، ص414).

وبناء على ذلك يقع التضمين بين هذه الأحرف بشرط اتفاق المعنى. وقد أكد المالقي هذا الوجه حيث يرى أن "الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر أو مردوداً إليه بوجه ما، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر أو مردوداً إليه بوجه ما" (المالقي، 2002م، ص82). وقد تعددت شواهد ذلك، فجاء في معنى (في) "أنها تجيء بمعنى (إلى)، كقوله- تعالى-:(فَرُدُوا أَيْدِيهِمْ فِي أَفُوهِهِمْ) [إبراهيم: 9]، أي: (إلى أفواههم) لأن (رَدَّ) يتعدى (إلى)، كقوله- تعالى-:(إِنَّا رَادُوهُ إِلَيْنَا) [القصص: 7]، لكن إذا تحقق هذا المعنى أنهم إذا ردوا أيديهم إلى أفواههم فقد أدخلوها فيها" (المالقي، 2002م، ص451). وعلى الفياس السابق وردت شواهد كثيرة من القرآن الكريم تؤكد نياية حروف الجر بعضها عن بعض، أما لعلة تقارب المعاني، وإما عن طريق التضمين؛ وفقاً للسياق الذي يرد فيه استعمال الحرف.

■ دلالة زيادة حروف المعاني وأثره في السياق.

ومن قرائن البعد الوظيفي لحروف المعاني دلالة زياحتها وأثر ذلك في السياق، خاصة ما جاء من شواهد من القرآن الكريم يعضد وظيفة هذه الأحرف حتى مع زياحتها إعرابياً، وفق مفهوم الزيادة بمعنى الأثر النحووي المباشر فيما تتصل به. لذلك قيل إنه لا يوجد في القرآن الكريم بأسره حرف واحد زائد، أي: مجرد حليمة لفظية لا معنى لها، فكل حرف له موقعه وإعجازه وحمله وقد وضع وضعاً محكماً دقيقاً له مغزاً. وبذلك يكون "القول بالزيادة في القرآن الكريم يعني أن الحرف زائد من الناحية الإعرابية، أما من ناحية المعنى فللحرف معنى أفاده، هو التأكيد، أما القول بأن الحرف زائد من حيث المعنى؛ فهو قول مستبعد ولا أظن أن أحداً يقوله؛ لأن فيه طعنا بالقرآن وإعجازه وبلاغته.." (الراعوش، 2010م، ص411).

وهذا الرأي تبناه اللغويون والمفسرون، نحو ما ذكره المبرد في (من) بقوله: "قولهم (ما جاءني من أحد)، (ما رأيت من رجل)." فذكروا أنهم زائدة. وأن المعنى: (ما رأيت رجلاً) و(ما جاءني أحد)، وليس كما قالوا: وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه" (المبرد، 1994م، ج1، ص183). ونحو ذلك ما ذكره الإمام القرطبي في تأثير دلالة (ما) في قوله- تعالى-: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَنَتَ لَهُمْ) [آل عمران: 159]، بقوله: "صلة فيها معنى التأكيد، أي فبرخمة، ليست بزائدة على الإطلاق، وإنما أطلق عليهما سبباً مفعلاً للزيادة من حيث زال عملها" (القرطبي، 1964م، ج4، ص248).

2. الضمير: التقسيم والوظيفة:

تنقسم الضمائر في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام وفق ما تحيل إليه سواء أكان متكلماً أم مخاطباً أم غائباً. وكذلك "ينقسم الضمير إلى بارز ومستتر، لأنه إما أن يكون له صورة في اللفظ أو لا... والضمائر ترتقي إلى ستين ضميراً" (الجوغربي، 2004، ج1، ص287). وتقوم الضمائر بعدة وظائف في سياق الكلام:

- الإنابة عن المسمى (المضرم).

فالوظيفة الرئيسية للضمير، التي تربط بينيته واستخدامه في الكلام أنه "ينوب عن الاسم المتأخر في إعرابه الذي كان له؛ لكونه خلفه في موضعه" (المرادي، 2008م، ج3، ص1313). ولذلك قد ينوب الضمير عن مهم لقوة علاقته بالاسمية كما يظهر في إنابته لاسم الإشارة، وذلك في "إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة كقوله- تعالى-: (أَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَيِظَ الْقَلْبِ لَنَفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ) [الأنعام: 46]؛ أي: بذلك (الكافوي، 1998م، ص49). أي: استغفر لهم بذلك العطاء من الله رحمة ولينا.

• الدلالة على المطلق.

وهو من سمات الضمائر عند توظيفها في الكلام؛ لأنها تدل على مطلق حضوراً أو غيبة" (حسان، 2006م، ص95). وهو ما جاءت الإشارة إليه في تفسير الضمير في قوله- تعالى-: (وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنَقْصُ مِنْ عُمُرٍ) [فاطر: 11]. فتوجيه الضمير في (عُمره) محمول على إرادة النقص عن الخبر والبركة، كما في زيادة الرزق ونقشه، أو مؤول بإرجاع الضمير إلى مطلق العمر لا الشخص المعمر بعينه، أي: لا ينقص عمر شخص من أعمار أقربائه، وعلى جمهور المفسرين" (الكافوي، 1998م، ص50).

• توكيد المذكور عند الإحالات إليه:

ومن مواضع التوكيد الاصطلاحية ما يكون بتكرار الضمير؛ لأن الإعادة توكيد لما سبق ذكره، والتوكيد هو "لفظ يراد به ثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المحدث إليه" (ابن عاصفون، 1999م، ج1، ص262). فالإحالات بالضمير إلى ظاهر هو توكيد له.

• الربط والاتصال.

يقوم الضمير بالربط بالإحالات إلى المذكور، حتى المستتر منه، فهو يحمل ربطاً خاصاً، لذلك يتضح فارق الحذف عن الاستئنار، فالاستئنار يحتفظ بقرينة الربط؛ لأن "المستتر متصرف بدلالة العقل واللفظ، والمحذف زالت عنه دلالتهما؛ ولننا احتاج إلى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما" (الصبان، 1997م، ج1، ص167).

فالضمائر تقوم بوظيفة هامة في علاقة الربط، "فعودها إلى مرجع يعني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه، ومن هنا يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة، ومن المعروف أن الضمير يعود مثلاً من جملة الخبر على المبتدأ، ومن جملة الحال على صاحب الحال، ومن جملة النعت على المنعوت، ومن جملة الصلة على الموصول، فيجعل الجملة في كل حالة من هذه واضحة الوظيفة غير معرضة للبس" (حسان، 2006م، ص113).

• إبهام المصود دون تعينه:

إن توظيف خاصية الإبهام في بعض الضمائر من مقاصد استعمالها، سواء بدللات الضمير على ذات المتكلم أو عن مخاطب أو غائب. ويأتي إبهام الضمير من حيث إنه "لا يدل على معنى كلامه، وإنما يعمل على تعين مسماه، ولا يدل على موصوف بالحدث، ولا على حدث و زمن الفعل" (مطيري، 2003م، ص20). ومن ثمَّ برع الإبهام وظيفة تجمع بين الأسلوب وضوابط التعديد المرتبطة بالرتبة. وإن كان الضمير لا يعد من المهمات الصريحة التي تتطلب تعيناً مباشراً وتقع على كل شيء كأسماء الإشارة أو الموصول. فاستخدام الضمير دون الظاهر هو إحالة دون تعين.

3. الشواهد القولية المجرأة: أدلة الاستقراء.

تمثل شواهد كتاب الزاهر في الأقوال والأمثال المعبرة عن عادات العرب وأحوالهم وثقافتهم، وتعكس الأبعاد السياسية، الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية لهم. وقد أدرك علماء العربية منذ القدم قيمة الأمثال وأثرها في حياة مستعملين اللغة، فجمعوها، وأفردوا لها مصنفات كثيرة لحصرها وبيان علة استعمالها، نحو ما جاء في "الزاهر".

أما القول " فهو كلُّ لفظٍ قال به اللسانُ تاماً كأنَّ أو ناقصاً، والقول: الألفاظ المفردة التي يبني الكلامُ منها" (ابن منظور، 1993م، ج 11، ص572). فالدلالة اللغوية للقول تشير إلى حالة التلفظ الكلامي. والقول- اصطلاحاً-اللفظ الواحد والجملة. وبطريق على النوع الأدبي كالشعر والخطابة. وكذلك القصيدة والخطبة ونحوهما قولهـ أما المثلُ فهوـ ما ذكر مـقـى فـشـاً استـعمـالـهـ كـذـلـكـ، وـقـيلـ: هـوـ القـوـلـ السـائـرـ المـمـثـلـ مـضـرـبـهـ بمـوـرـدـهـ.(السيوطى، 2004م، ص99)؛ ومن ثمَّ فالمثل ليس إلا صورة خاصة من القول، فالقول يعم اللفظ المفرد والجملة والنظم والنشر، بما في ذلك الحكم والأمثال، كما أن هناك أقوالاً خاصة في تعبيرها وبنيتها الأسلوبية والتركيبية؛ وفي اختصاصها تناول صورة الحكم والأمثال.

• الأقوال والأمثال خصائص الشاهد في كتاب الزاهر:

الأقوال والأمثال، التي جاءت في كتاب الزاهر تمثل شواهد على اختصاص البنية والتراكيب، وتضمها علاقات لغوية تغاير غيرها من الكلام، ومن ثم كانت الأقوال والأمثال ترتكيب لغوية تتسم ببعض الخصائص اللغوية، التي يلزم رصدها والوقوف على خصائصها، ومن أبرز سماتها اللغوية ما يأتي:

▪ تتضمن هذه الأقوال علاقات تركيبية وإسنادية قوية ومتقدمة، تعتمد استمرارها وديمومتها عند مستعملها اللغة.

▪ اقتران هذه الأقوال بمقام حدثي خاص وسياق يدعم استحضارها وطرحها استعمالاً عند توليد مواقف مناظرة.

▪ الاختصاص التعبيري لهذه الأقوال والأمثال؛ لما تقدمه من دقة تصوير للحدث الكلامي، حتى يمكن عدُّها (عنوانين) أو عبارات سياسية زمنية، تعبر عن حوادث ذات إطار زمني ممتد من الماضي ومتصل بحال استعمالها.

▪ تعد كثير من هذه الأقوال- خاصة الأمثال- من مصادر التعديد اللغوي، وفق المعايير والشروط، التي حددتها علماء العربية قديماً وفق ضوابطهم؛ ومن ثمَّ فهي أدلة على القواعد النحوية والصرفية وشواهد لها.

▪ تعد الشواهد القولية- خاصة الأمثال- من سبل الثراء اللغوي لمفردات اللغة، حيث إنه "لمَّا عرفت العرب أنَّ الأمثال تتصرف في أكثر وجوه الكلام، وتدخلُ في جُلِّ أساليب القول أخرجوها في أقوالها من الألفاظ ليخفَّ استعمالها، ويسهل تداولها؛ فهي من أجيال الكلام وأنبله وأشرفه وأفضلها؛ لقلة ألفاظها، وكثرة معانها، ويسير مؤونتها على المتكلم، مع كبير عنایتها، وجسم عائدتها" (العسكري، 1988م، ج 1، ص10)، وهي خاصية تميز هذا النوع الأدبي.

المبحث الثاني: حروف المعاني في الشواهد القولية المجرأة في "كتاب الزاهر" بين الافتقار ومتطلبات السياق**1. "كتاب الزاهري معاني كلمات الناس" لابن الأنباري والدرس اللغوي.**

كتاب (الزاهري في معاني الكلمات) هو شرح ما يجري على ألسنة الناس من كلام وما يستعملونه في أحوالهم، مع شموله ما تستعمله العوام في أقوالها وأمثالها ومحاوارتها من كلام العرب، وهي غير عالمة بتأويله. مع ضمـهـ لـفـوـائـدـ عـدـدـةـ مـنـ النـحـوـ وـالـغـرـبـ وـالـلـغـةـ وـالـمـصـادـرـ وـالـثـنـيـةـ وـالـجـمـعـ (تركي، 2010م، ص395).

وجاء عرض ابن الأنباري للأقوال والأمثال في كتابه "الزاهري" دون نظام محدد وترتيب منضبط؛ فيعمد إلى عرض هذه الأقوال بذكر القول ثم تعليقه وشرحه؛ لبيان غريب مفرداته مع استدلاله بالشواهد بالآيات والأحاديث والشعر. كما ذكر عدداً من أقوال العلماء في المسائل، التي يردها من غير تعليل؛ وقلما يرجح بيـنـها مـعـلـلاـ عـلـةـ اـخـتـيـارـهـ. كما ظـهـرـ فيـ الكـتـابـ تـكـرارـ عـدـدـ مـنـ أـقـوـالـ وـأـمـاثـلـ دـوـنـ غـيـرـ ذـكـرـ أـصـحـاحـهـاـ وـمـنـاسـبـهـاـ (تركي، 2010م، ص451).

2. حروف المعاني وسياق استعمالها فيما ورد من أقوال وأمثال في كتاب الزاهر:

وتمثل علاقة المعنى الوضعي بالمعنى السياقي لحروف المعاني صورة موازية لثنائية المعنى. فالمعنى الوضعي يقدم الدلالة الوضعية أو العرفية، الأصلية والمستقرة للحرف أو هي أبسط معنى مباشر، ترتكز عليه دلالة الحرف بما في ذلك أن هذا المعنى يعتمد على غيره كلام أو الفعل. في مقابل ذلك يمثل المعنى السياقي المبني على تغير الدلالة حالة نشاط خاص لهذه الحروف، سواء في حالة تعدد المعنى وفقاً لسياق استعمالها أو حالة التضمين أو النية.

التي تدخل بعضها في بعض السياقات؛ لأن السياق يحفل بكثير من القرائن الحالية والمقالية، التي قد تعطي الكلمة من المعاني ما لا يرد على بال صاحب المعجم" (حسان، 2006م، ص24).

فحروف المعاني- كذلك- لها معنى وضعي نحو "في" الذي يدل على الاحتواء، والحرف "على" الذي يدل على الفوقيّة والاستعلاء، لكن السياق يمكن أن يفسي بدلالات أخرى أو يحوّل هذه الدلالة إلى دلالة أخرى للحرف، وهي ما يعرف بالمعنى السياقي لحروف المعاني أيضاً. أما ما تم رصده من حروف المعاني ووظيفتها فيما ورد من أقوال وأمثال في كتاب الزاهر؛ فقد جاء على النحو الآتي:

• يقولون: أَحْذَرُ مِنْ غُرَابٍ

جاء هذا القول في شرح بيت القائل: إذا حلّتْ ينؤأسِي عُكاظاً...رأيتَ على رؤوسهم الغُرَايا [الوافار]

يقال: أَحْدَرُ مِنْ غُرَابٍ، أَبْصَرُ مِنْ غُرَابٍ (الأَنْبَارِي، 1992م، ج 1، ص 190). وَمِعْنَى الْحُرْفِ وَدَلَالَتِهِ وُجُوهٌ نَحوِ التَّفْضِيلِ مَعَ الْمَبَالَغَةِ؛ لِرَتِبَاتِهِ بِصِيقَةِ أَفْعُلِ التَّفْضِيلِ، الْمُلْتَصِقُ بِهِ الْحُرْفُ فِي الْقَوْلِ السَّابِقِ "أَبْصَرُ مِنْ غُرَابٍ". فَهُنَا" مَعْنَى قَوْلِكَ: (أَفْضَلُ مِنْ كُذَا)؛ باعتبارِ أَفْضَلِيَّةِ مَعْهُودَةٍ" (الْكَرْمَانِي، 2004م، ج 1، ص 444). وَمِنْ ثُمَّ كَانَ حُرْفُ الْمَعْنَى قَرِنَةً لِلتَّفْضِيلِ الْذَّهَنِيِّ وَالاتِّصَالِ بَيْنِ طَرْفَيِّ الْمَقَارَنَةِ.

● قد أخذت الشيء بِمَتَهٖ: وبِغَرْهٖ وبنَغْرِهٖ، وبِنَوْبِهٖ

"ويقال: قد أخذت الشيء بِرُمْتَهِ: وبرَغْبَرَهِ وبزُغْبَرَهِ، وبزُوبَرَهِ، وبزَابَرَهِ، وبزَاجَهِ، وبجَلْمَتَهِ، حَكَاهُ أَبُو عَبِيدٍ: بِتَسْكِينِ الْلَّامِ، وحَكَاهُ غَيْرُهُ: بِجَلْمَتَهِ، بِفَتْحِ الْلَّامِ" (الأيّاضي، 1992م، ج 1، ص 362).

و"الرُّمَءُ": قطعةٌ من الجبل باليه، والجمع رمُّ ورمام (الجوهري، 1993م، ج 5، ص 1937). وأخذ الشيء بغيره وزبده وزغبه وزابره، أي: بجميعه فلم يدع منه شيئاً (ابن منظور، 1993م، ج 4، ص 317). وحرف الجر الياء - هنا- للتأكيد أي تأكيد معنى الكلية في هذه الألفاظ، أخذت الشيء برمته، أما الماء: فدلالة الصيحة هي العطف للأشية.

سُلْطَانُ الْأَعْمَالِ

وَقِيلٌ: يُضْرِبُ عَنْدَ الرَّجُلِ تَسْأَلَهُ عَنْ حَالَهُ، أَوْ تَرَاهُ أَقْبَلَ مِنْ حَاجَةٍ فَتَقُولُ: أَنْجُحُ أُمَّ خَيْبَةٌ، أَخْيُرُ عِنْدَكَ أُمَّ شَرٌّ. (الأَنْبَارِيُّ، 1992م، ج2، ص 188) واستُخدِمَتْ (أُمَّ) لِلمُعَادِلَةِ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ حَالَيْنِ عَلَى تَنَاقُصِهِمَا؛ كَمَا أَنَّ الْبَرِطُ وَالاتِّصالَ لَمْ يَغُبْ عَنْ فَحْوِيِّ الْحَرْفِ وَوَظِيفَتِهِ، حِيثُ جَاءَتْ (أُمَّ) مُتَصَلِّهَ، أَعْنَى بِهَا: "مَا قَبْلَاهَا مَا بَعْدَهَا لَا يَسْتَغْفِرُ أَهْدِهِمَا عَنِ الْأَخْبَارِ" (ابنِ مَالِكٍ، 1982م، ج3، ص 1212).

• ١٢٣ •

ومن الأقوال: "اللَّهُمَّ سَمِعْ لَا بُلْغُ" وفي ذلك "قال ابن الأعرابي: يقال: أمر الله بُلْغٌ، بفتح الباء، أي: يبلغ ما أراد. ويقال إذا أصابت القوم جائحة: اللَّهُمَّ سَمِعْ لَا بُلْغُ، أي: لا يبلغنا ما سمعنا به" (الأبباري، 1992م، ج 1، ص 173); أي: اللَّهُمَّ نَسْمِعْ بمثل هذا فلا تنزله علينا" (الفراهيدي، 1980م، ج 4، ص 421)، و(أ) – هنا- قفي العطف، "معد السامع إلى الصواب" (السكك، 2003م، ج 1، ص 225) في المقصود بالقول، أو المحو من الدعاء في هذا المثل.

جامعة الطفولة والطفولة

يقال: جاء بالطِّمْ والرِّمْ، بكسر الطاء والراء. فإذا أُفْرِدَ الطِّمْ، ولم يذكر بعده الرِّمْ، فتُحَكَّمُ الطِّمْ يا هذا، وقيل: معنى هذا التكثير لما جاء به. والمعنى: جاء بكل شيء، فالطِّمْ: الماء الكثير وغيره. والرِّمْ: ما كان باليأس خلقاً مما يُتَقَمَّمُ، واحدته: رَمَّةٌ (الأبخاري، 1992م، ج 1، ص 336-337). فحرف الباء جاء للتعدية في (بالطِّمِّ) أي: أتاهن الطِّمِّ، والواو في (والرِّمِّ) للاشتراك، الذي جمع بين وظيفة الحرف وعلاقة التوازي البنويy والتكامل في دلالة المعينين، حيث "اذا بالغوا" تكثير الجمع شميه بالطِّمِّ والرِّمِّ، فالطِّمِّ: البحر، والرِّمِّ: البحري (ابن الشحرى، 1991م، ج 2، ص 120).

• فسخت الحُمَّةُ عنْ فلانِ

قوله: "الفرسخ عند العرب: كل ماله بُعْدٌ وطولٌ، يقال: انتظرتك فرسخاً من المهاجر: أي: وقتاً طويلاً" وقال: "رسخت الحُمَّى عن فلان: إذا بَعْدَت عنه" (الأبياري، 1992م، ج 2، ص 421) "ويقال للذى لا فُرْجَةَ فيه من الأشياء: ما فيها فَرْسَخٌ" (الفراهيدي، 1980م، ج 4، ص 332)، ويشير الحرف (عن) إلى دلالة المجازة، وهي ابتعاد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعد حرف الجر بسبب شيء قبله "وعبر بعضهم عن هذا بمُوافقة عن" (المرادى، 1992م، ج 41)

فلاج و ملائكة

ومعنى القول: إذا كانت بينهما مُبادعةً (الأبناري، 1992م، ج 1، ص 434). ويعود هذا القول إلى أصل كلمة حرب، وقيل: "سُجى محرأً؛ لأنفِرَادَ الْإِمَامِ، فلأنَّ إِحْمَالَهُ لِغَنَانٍ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا تَبَاعَدَ وَيُغْضَبُ" (ابن بطال، 1991م، ج 1، ص 75). واللام بمعنى (على)، أي: حرب على

مِنْهُ الْأَنْ

⁴ گلزاری ادبیات اسلامی، نسخه ۱۳، جلد ۲، ص ۴۳۱، ترجمه احمد مختاری، انتشارات اسلامی، تهران، ۱۹۹۲.

(الإِزار) للعطف والاشتراك.

• فلان قفان على فلان

ومعنى القول: "إذا كان يتحفظ أمره. ومنه حديث عمر بن الخطاب -عـ: أن حذيفة بن اليمان قال له: إنك تستعين بالرجل الذي فيه عيب، فقال: أستعمله لاستعين بقوته، ثم أكون بعد على قفانه" (الhero، 1964م، ج 3، ص 239)، أي: على تحفظ أخباره. والقفان عند العرب: الأمين، قال: وهو فارسي معرب". (الأبياري، 1992م، ج 1، ص 86). وقيل: قفان كُلٌّ سَيِّءٌ جماعهُ واسْتِقْصَاءٌ مَعْرِفَتِه" (ابن منظور، 1993م، ج 13، ص 329). (على) تشير إلى معنى الارتباط، فهي أقرب أن تكون بمعنى اللام، أي: قفان لفلان متبعاً له.

• كلابس ثوبى زور.

وجاء من الأقوال: كلابس ثوبى زور" معناه: كمن يلبس لبس السّاك، ويتنين بزبّهم، وينطوي على خلافهم، ويفعل أفعال الفساق. فجعل لابس ثوبى زور، لخلاف سيرته علانيته" (الأبياري، 1992م، ج 1، ص 384). وقد ورد هنا القول في حديث جابر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: "المُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسٌ ثَوْبَيْ رُؤُرٍ" (مسلم، 1955م، رقم 2130، ج 3، ص 1681)، والكاف للتشبّه. والمعنى أن المتشبّع بما لم يكن له حق فيما يعطى كمن يتzin بالباطل تشهّباً.

• قد أَخَذَتْ فلاناً أَرِيحَةً.

"قال: قد أَخَذَتْ فلاناً أَرِيحَةً: إذا هَشَّ للعطايا، وخَفَّ لَهُ . ويقال: قد رحَتْ لَكُنَا وَكُنَا أَرَاحَ، وَارْتَحَتْ لَهُ أَرْتَاحَ" (الأبياري، 1992م، ج 2، ص 25). ولذلك قيل: أَخَذَتْ لِذَلِكَ أَرِيحَةً أَيْ خِفَّةً وَهَسَّةً. (ابن منظور، 1993م، ج 2، ص 467). واستعمل (قد) لبيان تحقق هذا الأثر الطيب في النفس من الرّوح.

• قد حكم الحاكمُ.

جاء قولهم (قد حكم الحاكم) ومعناه: "قد قال قولهاً من به من الظلم والفساد" (الأبياري، 1992م، ج 1، ص 397). وجاء "حكم الحاكم بين القوم؛ أي أَلْرَمَ كُلَّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ مَا يَجُبُ عَلَيْهِ، وَمَنْعِمٌ مِنَ الْجُورِ" (البوسي، 2004م، ج 1، ص 118). ومعنى الحرف (قد) – هنا- جاء للتحقق من وقوع الحدث.

• قد ذَهَبَ في السُّمَمَى.

ومما ورد من الأقوال: قد ذَهَبَ في السُّمَمَى. و"من معاني السُّمَمَى: الباطل، يقال: قد ذهب في السُّمَمَى، أي: في الباطل" (الأبياري، 1992م، ج 1، ص 356). وورد في ذلك: "جري فلان السُّمَمَى، إذا جرى إلى أمرٍ لا يعرّفه، وذهبَ إِلَيْهِ السُّمَمَى، إذا تفرقت في كل وجه، والسُّمَمَى: الهواء بين السماء والأرض السُّمَمَى والسُّمَمَى: الكذبُ والباطل" (الميداني، 2003م، ج 1، ص 28). والحرف قد – هنا- للتحقيق. وفي معنى توظيف الحرف – هنا- معنى مجازي.

• قد رقا دم القاتل.

ومن الأقوال قد رقا دم القاتل، وهو "من قولهم: قد رقا دم القاتل: إذا ارتفع بعد إعطاءه الديمة. ولو لم تؤخذ الديمة منه لهرّيق دمه" (الأبياري، 1992م، ج 1، ص 380). وقيل: "رَقَ الدَّمْنُ وَالدَّمُ، أَيْ: سَكَنَ . وَيُقالُ: أَرْفَقَ عَلَى ضَلْعَكَ، أَيْ: أَرْفَقَ بِنَفْسَكَ، وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مَا تُطِيقُ" (الفارابي، 2003م، ج 4، ص 212). والحرف قد – هنا- للتحقيق.

• قد أهجر الرجل.

إذا تكلم بالكلام القبيح، مأخوذ من الهُجْر، وبهذا المعنى قرأ ابن مُحييصن وغيره "سمرا" بضم السين بلا ألف بعدها (الدمياطي، 2006م، ج 1، ص 404) في قوله- تعالى: (مُسْتَكِبِينَ بِهِ سُمِّرًا تَهْجُرُونَ] [المؤمنون: 67]. (الأبياري، 1992م، ج 1، ص 363).

و"الْهُجْرُ الإِفْحَاشُ فِي الْمُنْطَقِ وَالْخَنَا وَنَحْوُهُ يُقَالُ مِنْهُ: أَهْجَرَ الرَّجُلُ هُجْرًا" (الhero، 1964م، ج 2، ص 63). والحرف (قد) يشير إلى تحقق معنى خصوصية هذا الفعل ووقوعه، وهو التلفظ بفاحش القول.

• لا أَكْلِمُكَ ما سَمَّرَ أَبْنَا سَمِّيرَ.

وفي سياق هذا القول "قال الفراء: هو قولهم: لا أَكْلِمُكَ ما سَمَّرَ أَبْنَا سَمِّيرَ، وَلَا آتَيْكَ سَجِيْسَنْ عَجِيْسَ، وَلَا آتَيْكَ هُبِيرَةَ بَنَ سَدِعَ، أَيْ: لَا آتَيْكَ أَبْدَا" (الأبياري، 1992م، ج 1، ص 258). وجاء في دلالة هذا المثل" ما سَمَّرَ أَبْنَا سَمِّيرَ أَيْ: مَا تَعَاقَبَ اللَّيْلُ وَالَّهَارُ وَتَلَا أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ وَهُمَا أَبْنَا الدَّهَرَ وَيَرُوِي مَا سَمَّرَ السَّمِّيرَ أَيْ مَا اخْتَلَفَ الدَّهَرُ... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُعْنَى مَا حَدَثَ الْمَسَامِرِ (الزمخشري، 1987م، ج 2، ص 249). دلالة الحرف (ما) – هنا- على الظرفية أَيْ لا أَكْلِمُكَ أَبْدَا مَا كَانَ السَّمِّير.

• لا تجالسوا السفهاء على الحمق.

وجاء قولهم: لا تجالسوا السفهاء على الحمق، والأحمق" متغيّر العقل. أَخَذَ من الحمق، والحمق عند العرب: الخمر. (الأبياري، 1992م، ج 2، ص 20). وجاء في أصل هذا القول: "وقال أكثم بن صيفي لبنيه لا تجالسوا السفهاء على الحمق أي على الخمر. وحمق: شرهما، قيل لها ذلك؛ لأنها سبب الحمق، كما سميت إثماً؛ لأنها سببه" (الزمخشري، 1998م، ج 1، ص 214). ودلالة حرف (لا) النهي، مع تضمن حرف الجر (على) التشبّه، أي: لا تجالسوا السفهاء فهم كالحمق.

- يقال: وما بالدار أَرِمُ، وما بالدار أَرِمُ. ما بالدار أَرِمُ. وما بالدار إِرْمِيٌّ. وما بالدار إِرْمِيٌّ.
 - وقولهم: "وما بالدار أَرِمُ...."(الأبياري، 1992م، ج 1، ص256). قيل: الإِرْمُ والأَرِمُ الْجَحَادَةُ، والازْرَامُ الْأَعْلَامُ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ أَعْلَامُ عَادٍ، وَاحْدُهَا إِرْمُ وأَرِمُ وأَيْرِمٌ" (ابن منظور، 1993م، ج 12، ص15). ولهذا القول صيغ عدة، نحو:
 - "ما بالدار تامُورٌ/ وما بِالدَّارِ طُوئِيٌّ مِثَالٌ طُوعِيٌّ وَطُوْفِيٌّ/ وما بالدار كَرَابٌ/ وما بالدار عِينٌ/ وما فِي الدَّارِ كَتْبِيٌّ" (الأبياري، 1992م، ج 1، ص256). أَعْ: ما بِالدَّارِ أَحْدٌ.

وَقِيلَ فِي أُصْلِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ: "الْتَّائِمُورُ: الولُدُ. وَالتَّائِمُورُ: وزِيرُ الْمُلْكِ". وَقِيلَ: أُصْلِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ سُرِّيَّاتِهِ... وَالْتَّائِمُورُ وَالتَّائِمُورِيُّ وَالتَّائِمُورِيُّ: الْإِنْسَانُ؛ وَمَا رَأَيْتُ تَامِيرًا أَحْسَنَ مِنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ." (ابنِ مَنْظُورٍ، 1993م، ج 4، ص 33). أَمَا طُوئِيُّ؛ فَلِهَا عَدَةُ دَلَالَاتٍ نَحْوَ أَهْمَانِهَا تَعُودُ إِلَى "طَيِّءٍ": قَبِيلَةٌ، وَالْمَهْزَةُ فِيهَا أَصْلِيَّةٌ، وَالْبِسْبِيَّةُ إِلَيْهَا: طَائِيٌّ. وَمَا بِهِ طُوئِيٌّ، أَيْ: أَحَدٌ، قَالَ: وَبِلَدٌ لَيْسَ مَهَا طُوئِيٌّ. وَالْوَطَّاءُ: هُمْ أَبْنَاءُ السَّبِيلِ مِنَ النَّاسِ، سَمُّوا وَطَّاءً، لَأَنَّهُمْ يَطْنَبُونَ الْأَرْضَ" (الْفَراهِيدِيُّ، 1980م، ج 7، ص 467). وَجَمِيعُ مَا سَبَقَ بِمَعْنَى: مَا بِهَا أَحَدٌ، وَدَلَالَةُ الْحَرْفِ (مَا) التَّنْفِيُّ، بِمَعْنَى لَيْسَ.

- ويقال: ما به حَبْضٌ ولا نَبْضٌ.
 - ويقال: ما به حَبْضٌ ولا نَبْضٌ. يراد: ما به هُوْضٌ (الأبياري، 1992م، ج 2، ص 288). و "حَبْضَ الْقَلْبِ يَحْبِضُ حَبْضًا أَيْ: ضَرَبَانًا شَدِيدًا. والعرق يَحْبِضُ نَمْ يَسْكُنُ، وَهُوَ أَشَدُّ مِن النَّبْضِ" (الفراءوي، 1980م، ج 3، ص 110). والقول جمع بين دلالة حرف النفي بـ(ما) والعلف بالواو. كما هناك علاقة جناس وتوازن في البنية بين (حَبْضٌ) و(نَبْضٌ).
 - ويقال: ما للرجل حيلة، وما له حول، وما له احتيال، وما له محatal، وما له محالة، وما له محلة وكل هذه الصيغ "معناه لا حيلة ولا قوة إلا بالله..(الأبياري، 1992م، ج 1، ص 8). وقيل: لا محالة: أي ليس له محل حالة فكان ضروريًّا، وأكثر ما يستعمل بمعنى الحقيقة واليقين، أو بمعنى لا بد والميم زائدة"(الكافوي، 1998م، ص 970). فالحرف (ما) جاء بدلالة حرف النفي (لا)، لعموم المعنى المضمن في نفي الجنس.

3. الوظائف العامة لحرروف المعاني في سياق الأقوال والأمثال في كتاب الزاهر:

جاء استعمال حروف المعاني في الشواهد المؤلّفة المختارّة لعدة وظائف، سواءً كانت أقوالاً شائعةً أم مثلاً متذكرةً، وبرزت قوّة علاقـة الحرف وتأثيرـه في بناء هذه الأقوال، وهذه الوظائف تمثلـت فيما يأتـي:

الربط والاتصال ■

وتحقق الربط والاتصال بين الألفاظ والعبارات بأحرف العطف والنفي والتحقيق بما تفيده من اشتراك واتصال وتأكيد رسوخ القول. والربط وظيفة أصلية في حرف المعنى، أشار العلماء لها منذ القدم، فالحرف "إما أن يدخل على الاسم مثل الرجل أو الفعل - وحده- مثل سوف أو ليربط اسمًا باسم: جاءني زيد وعمرو، أو فعلًا بفعل أو فعلًا باسم أو على كلامٍ تام، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائداً" (ابن السراج، 1988م، ج 1، ص 42).

■ التشكّل البنائي في روایات بعض الأقوال والأمثال:

جاء التشاكل البنوي في عدد من الأمثل الفاظ متقاربة في بنيتها، وهو - وإن كان يمثل صورة للثراء اللغوي- قد يقتربن -أيضاً- بظاهره التصحيف، التي لم تختف حتى مع احتراز الناس منه بال نقط، فقد "كانوا" -أيضاً- مع النقط يقع التصحيف فأحدثوا الإعجم، فإذا أُغفل الاستقصاء على الكلمة، ولم تُوفَّ حقوقها اعتري هذا التصحيف؛ فالتمسوا حيلة، فلم يقدروا فيها إلا على الأخذ من أفواه الرجال" (الصفدي، 1987م، ص 14).

■ تعدد روایة المثل.

غَلْبَةُ الْإِيْجَازِ التَّرْكِيَّيِّ ■

لا يقف الإيجاز على نصوص معينة، ففي سمة عامة على اختصاصها في الأقوال والأمثال فيشيع "ميل العرب إلى الاختصار، وإيثارها إلى الإيجاز، وغبة الحذف على كلامها، وكثرته في خطابها"(الجرجاني، ص454، 1966م)، وهذا السمت - وإن كان هذا الأمر عاماً في مصادر اللغة- أخرى أن يكون سمة للأمثال والأقوال الخاصة.

■ تشكيل البناء الدلالي.

يسهم حرف المعنى في تشكيل دلالة هذه النماذج في أكثر صورها، نحو ما يتضمنه من دلالة التأكيد كما ورد باستعمال أحarf النفي نحو (ما) و(لا) أو التأكيد بالمؤكد حرفًا أو أكثر أو الاحتواء والتخصيص وغيرها.

■ دعم إيقاعية اللغة.

أكثر هذه الأقوال يغلب عليها التسجيع، والتوازي الإيقاعي، وهي سمة ساعدت على بقاء الأمثال والأقوال في ذاكرة مستعملين اللغة، واستمرارها في التراث العربي ومدوناته المتعددة، التي ضمت هذه الشواهد. وهذه أبرز وظائف استعمال حروف المعاني في سياق الكلام واقترانها بعناصر الجملة في صور الروابط الفخطية.

المبحث الثالث: تقاطع مرجعية الضمير وسياق حروف المعاني في الشَّوَاهِدِ الْقَوْلِيَّةِ الْمُجَزَّأَةِ: دراسة لسانية نصية

تعد الضمائر وحروف المعاني عناصر بنائية رئيسية في أكثر الشَّوَاهِدِ الْقَوْلِيَّةِ الْمُجَزَّأَةِ، سواء الأقوال أو الأمثال المستعملة؛ مما تشكل فيها - عند ورودها- أبعاداً إ حالية مختلفة، ترتبط بسياق النص أو خارجه. وتعد الضمائر وحروف المعاني روابط نصية في الأن نفسه.

إحالحة الضمير لا تتوقف على الإيماء أو الإشارة للمحال إليه، فهي حالة اتصالية كافية، تشير إلى "العلاقة بين العبارات والأشياء والأحداث والمواضف في العالم الذي يدل عليه بالعبارات ذات الطابع البدائي في نص ما؛ إذ تشير إلى شيء ينتهي إلى عالم النص نفسه، الذي يشمل كل السياقات والأحداث والوظائف التداولية لكل عنصر من عناصر النص على اعتبار أنه بديل لما هو موجود في الخارج" (دي بوجراند، 2007م، ص 320).

ويزداد تأثير وظيفة الضمير عند اتساع الجملة وارتباطها بغيرها؛ لأن "وجود الضمير يشير إلى تعلق الجملة الثانية بصاحب الضمير، ولو لا وجود الضمير لنأشأ لبس في فهم الانفصال بين الجملتين" (حميدة، 1997م، ص 193). وهذا تكون هذه الإحالحة المرجعية قوام الربط والاتصال بينحدث النصي وتمده، وضمان الاتساق في حركته الزمنية مع غيره. حيث يتحول كل من المثل والشواهد القولية إلى حالة نصية، تجمع الجانبين: اللغوي البنويy والتواصلي السياقي، اللذين يجتمعان في صورة "وحدة لغوية تواصلية في الوقت نفسه" (برينكر، 2005م، ص 28).

1. توظيف ضمير الغيبة وحروف المعاني في الربط الإحالى والتماسك داخل النص وخارجه:

بعد ضمير الغيبة من الضمائر التي تحمل خصوصية الربط، لدلالة المجهول فيه، مما يحتاج إلى بيان عنه يفسره، خاصة عند احتمال اللبس، ولذلك كان "التصرير بلفظ المفسر هو غالب على ضمير الغيبة" (الأندلسى، 1998م، ج 2، ص 253). وهذا توجيه نحو الربط الإحالى، الذي يعد من أواصر التماสک بين وحدات النص على وجه خاص لهذا الضمير، مقارنة بغيره من الضمائر، حيث إن "ضمير المتكلّم والمخاطب يفسرهما المشاهدة، وأما ضمير الغائب فعارض عن المشاهدة فاحتاج إلى ما يفسره، وأصل المفسر الذي عود عليه أن يكون مقدماً ليعلم المخفي بالضمير عند ذكره بعد مفسره وأن يكون الأقرب" (السيوطى، 1992م، ج 1، ص 227).

وإذا كان اعتماد إحالحة ضمير الغيبة على مفسر داخل النص - في الأغلب- فقد تشير الإحالحة إلى ذات غير محددة لعمومها، مقترنة بمقامحدث أو المثل. وقد يحدث ترابط خاص بين وظيفة الضمير واستعمال الحرف، خاصة في السياقات الموجزة، التي تحمل تكتيفاً دلائلاً كما في الأمثال والشواهد القولية، نحو ما ورد في كتاب الزاهر لابن الأباري على النحو الآتي:

• أترون قومه كانوا يبيعونه بأبلغ جهول

ينسب هذا المثل للنعمان بن المنذر، "وأبلغ المتكبر". ويضرب هذا على المتكبر في نفسه، ولا يعرف الناس له ذلك، ولا قدر له عندهم" (الأباري، 1992م، ج 2، ص 270-271). وروى المثل بصيغة: "أترون قومه كانوا يبيعونه بأبلغ جهول" (الضبي، 1983م، ص 61)، وجاء استعمال حرف الباء في قوله: أترون قومه كانوا يبيعونه بأبلغ جهول - هنا - للعرض، وهي تعويض ما بيع بما يقابلها. وضمير الغيبة في (قومه) (يبيعونه) يحيل إلى ذات خارج النص، وهو الموصوف بالشخص المتكبر غير المقدر في قومه، وقد كشف وصفه الرابط حرف الجر (الباء) بدلاله الاستبدال.

• إنما يعيش الماء بأصغريه، بقلبه ولسانه

وقد ورد في سياق المثل "أنَّ بني هرشل كلموا المنذر بن ماء السماء في أن يطلب الغلمة من لقيط بن زارة، فقال لهم: نحوا عنى وجوهكم. ثم أمر بطعم وشراب، وجلس مع لقيط، فأكلوا وشربوا حتى أخذت فيهما الخمر، ثم قال المنذر للقبيط: يا خير الفتى ما تقول...، فلما وقف بين يديه، اقتحمته عينه فقال: تسمع بالمعيدي لأن تراه، فقال له شِقة: أبَيْتَ اللعنَ، أَسْعَدَكَ إِلَهٌ، إِنَّ الْقَوْمَ لِيُسَاوِيْ بَعْدُرُ، إنما يعيش الماء بأصغريه، بقلبه ولسانه. فأعجب المنذر كلامه، واستحسنـه، وسمـاه باسم أبيه ضمرة، فهو ضمرة بن ضمرة. وذهب قوله: إنما يعيش الماء بأصغريه، مثلاً" (الأباري، 1992م، ج 2، ص 238). وضمير الغيبة في قوله (أصغريه، قلبه، لسانه) يحيل إلى متقدم مذكور، وهو (الماء) على ما فيه من دلالة العموم، مما وثق المثل قاعدة، التي عصدها توظيف الحرف (إنما) دالـا على التأكيد. أما حرف الباء في (أصغريه) فدلـ على الإلـاصـاقـ، وفي (بـقلـبـهـ)، للتخصـيصـ، والـواـوـ في (ولـسانـهـ) لـالـاشـتـراكـ.

• جاء القوم قَضَبُهُمْ بِقَضِيبِهِمْ

ومعنى القول: أي: كُلُّهم. قال الشاعر:

وجاءت سُلَيْمٌ قَضَبَهَا بِقَضِيبِهِا... تُمَسَّحُ حَوَالِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا [الطوبل] (الأباري، 1992م، ج 1، ص 368).
والبيـت نـسبـ للشـماـخـ بنـ ضـرارـ فيـ دـيوـانـهـ (ابـنـ ضـرارـ، 1968م، صـ 290). وـقـيلـ: جـاؤـوا قـضـبـهـمـ وـقـضـيبـهـمـ، أيـ: بـجـمـعـهـمـ، لـمـ يـدـعـوا زـراءـهـمـ شـئـنـاـ وـلـاـ

أَحَدًا.. وَالْفَضْلُ الْحَصَى وَالْقَضِيبُ جَمْعٌ (ابن منظور، 1993م، ج 7، ص 221-222). وضمير الجمع في (قضيهم، قضيبيهم) يحيط بمتقدم وهو القوم، وأزال عموم الدلالة في اللفظ الشاهد الشعري بأنهم قبيلة (سليم)، وإن ورد ذكر البيت على قبائل غيرها. وجاء حرف المعنى (الباء) للدلالة على الإلصاق، بتعلق الشيء بالشيء والتصاقه به، مع ارتباطه بحالته الضمير للمخصوص بهذا الإلصاق، وهو القوم.

رجوع فلان على حافرته.

ومعنى القول: "أي: في أمره الأول"(الأنباري، 1992م، ج 1، ص361). والحافرة الأرض المحفورة، والفعل إما من "حفر الشيء، وهو قلعة سفلا؛ والآخر أول الأمر"(ابن فارس، 1979م، ج 2، ص85)، وضمير الغيبة يحيط على متقدم عام جاء نكرة، وحرف المعنى (على) انتقل إلى دلالة (إلى)، التي تشير إلى انتهاء الغاية، الموافقة لفعل الرجوع.

عليها لعنة المتهجّدين •

وأصل القول أنه: «بَلْ أَعْرَابِيُّ امْرَأَةٍ فَقَالَ: عَلَيْهَا الْعِنَةُ الْمُتَهَجِّدِينَ، أَيْ: السَّاهِرِينَ بِذِكْرِ اللَّهِ» (الأَبْنَارِيُّ، 1992م، ج 2، ص 66). وضمير الغيبة في (علمه) يحيل إلى ذات خارج النص، ليتمثل إهالة مقامية، وظيفتها أنها «تسهم في إنتاج النَّص لكونها تربط اللغة بسياق المقام» (البطاشي، 2013م، ص 25). حيث شكلت نصاً افتراضياً مناظراً ومتماساً مع السياق اللغوي، يحيل القارئ لحالة من التخييل لكيونه المقصود وعلة ربطه بالحدث. وكان لاتصال الضمير بحرف المعنى (على) بدلالة المصاحبة ما يوافق حالة الاتصال بين المقصود بخارج النص وما يرتبط به داخله.

عندہ سورہ من الإبل

فيل: "سميت: سورة، لكبرها وتمامها على حيالها. فتكون مأخوذة من قول العرب: عنده سُورٌ من الإبل، أي: أقراط كرام. واحدتها: سورة"(الأنباري، 1992م، ج 1، ص 76). وجاء حرف المعنى (من) لبيان جنس الملوك للذات خارج النص، موضع ضرب المثل. فالضمير إ حاله إلى كل ما يتضمنه أوصاف القول أو المثل، في صورة تلك العلاقة، التي تقوم بين الخطاب وما يحيل عليه، إن كان في الواقع أو المتخيل (المتوكل، 2010م، ص 73) على غرابته.

• قولهم: مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ.

معناه: "فما وضع الشبه في غير موضعه"(الأنباري، 1992م، ج، 1، ص 117). وقيل في: لم يضع الشَّبَهَ في غير موضعه؛ لأنَّه ليس أحدُ أولى به منه بأنْ يشبهه"(الميداني، 2003م، ج 2، ص300). وقيل في تفسيره "لأنَّه لا شاهد أصدق على غيب نسبة وخفى نجله من الشَّبَه القائم فيه، الظاهر عليه"(الجاحظ، 1964م، ج 4، ص224). والضمير في (أباه) يعود على اسم الشرط السابق (من) وفعله، واتصل فعل الجزاء بجوابه بحرف المعنى (الفاء). • لـ سورة في المجد.

ومعنى المجد "أي: شرف وارتفاع"(الأنباري)

إحالة إلى تلك الذات الموصوفة بهذه الصفة وإن كان مفسرها المقصود بالمثل، والحرف (في) يفيد الظرفية بمعنى متصلة في المجد، تلك التي نالها هنا المدحوج المحال إليه.

• قولهُمْ: مَا لَهُ ثَاغِيَةٌ وَلَا رَاغِيَةٌ.

أما قولهم: ما لَهُ ثَاغِيَةٌ وَلَا رَاغِيَةٌ: فَقَبِيلٌ؛ وإنما يُقصدُ بِهذا قصد الإِخْبَار عنِّه أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُـ. الثَّاغِيَةُ: الشَّاءُ، وَالرَّاغِيَةُ: النَّاقَةُ (الأَبْيَارِي، 1992م، ج 1، ص 493). وَرَاغِيَةٌ وَصَفْ مِنَ الْفَعْلِ رَغَاءً، وَالرَّاغِيَةُ: صَوْتُ ذَوَاتِ الْخَفَّـ. وَقَدْ رَغَى الْبَعِيرُ بِرَغْوِ رَغَاءً، إِذَا ضَرَّ (الجوهري، 1987م، ج 6، ص 2359).

- في صورة الضمير (له) بإحالته المقامية خارج النص والربط بحرف المعنى (الواو) مع (لا) النافية الزائدة للتأكيد - تشيع في الأمثل العربية، دلالة على نفي الأول وتأكيد نفي الثاني، كما تتميز هذه الشواهد بالجمع بين التكرار والاتساق التركيبي والصوتي، ومن ذلك ما ورد في الأقوال والأمثال الآتية:

■ يقال: ماله حمّ ولا رمّ: "يُراد بهما ماله شيء" (الأبياري، 1992م، ج 2، ص 282). وحمّ محال، ورمّ أي: بُعد.

قولهم: ماله دار ولا عقار: يقصد به قصد الإخبار عن قلة ذات اليد"(الأباري، 1992م، ج 1، ص 493). ■

■ وكذلك قولهم: ماله دقيقه ولا جليله: إنما يقصد بهذا قصد الإخبار عنه أنه لا شيء له الدقيقة: الشاة، والجليل: الناقة (الأبماري، 1992م، ج 1، ص 493).

■ مَالُهُ عَافِيَةٌ وَلَا نَافِيَةٌ:

ويقال: العافطة: النعجة، والنافطة: العذر، وقال بعضهم: العافطة الأمة، والنافطة الشاة؛ لأن الأمة تعففُ في كلامها، أي: لا تُقصِّحُ، أي: ماله شيء (الأبماري، 1992م، ج 2، ص 268). وهذا التركيب (ماله، مالني، مالي) يشيع في الأقوال والأمثال؛ إحالة منه إلى تلك النذات إفراداً أو جمعاً، وتكلماً أو غيبة؛ وتأكيداً على تجردها من شيء أو أمر أو أكثر، وهي من الصور التي تجمع التماسك الومن ثم يكتُر معها حرف المعنى (الواو) العاطفة للجمع والاشتراك في تأكيد سلب جميع هذه الأمور والأشياء على السواء، مع ما يميز به هذا الحرف من خصوصية التماسك، التي يشكلها في النص، لأن (الواو)

هي الأداة التي تخفي الحاجة إليها، ويحتاج العطف بها إلى لطف في الفهم، ودقة في الإدراك، إذ لا تفيد إلا مجرد الربط، وتشريك ما بعدها لما قبلها في الحكم" (الباشمي، 1999 م، ص180)، كما يعزز قوة هذه الأقوال والأمثال صور التكرار النصي وحالة التوازي التكعيبي في عدد كبير منها، وذلك نحو ما ورد في الشواهد الآتية:

• مالي بهذا يد ويدان.

"أي: مالي به تمسل وثبات"(الأبناري، 1992م، ج 2، ص 290)، وقيل: أي: لَا قُدْرَةَ وَلَا طَاقَةَ... "وَقُولُهُمْ لَا يَدْيِنُ لَكَ هُنَّا، مَعْنَاهُ لَا قُوَّةَ لَكَ هُنَّا"(ابن منظور، 1993م، ج 15، ص 424)، ونظير ذلك:

• مالي عنه مُنْتَعِرٌ، ومالي عنه مُنْتَفَدٌ، ومالي عنه حَجْرٌ، ومالي عنه وَعِيٌّ.

• مالي منه بُدُّ، ومالي منه عُنْدُ، ولا مُعْنَدُ، ولا مُخْتَدُ، ولا مُلْتَدُ، ولا خُنْتَلُ، ولا خُنْتَنُ. ومالي عنه وَعِيٌّ: أي: مالي عنه مَصْرُفٌ"(الأبناري، 1992م، ج 2، ص 509-510).

2. توظيف حروف المعاني في سياق مرجعية الخطاب والذات في الأقوال والأمثال في كتاب الراهن

يعد كل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب ثنائية مرجعية، تجمع طرفى الحديث، المرسل والمتلقي، حيث إن ضمير المتكلم في الغالب يحيى إلى المرسل أو الناصى، صاحب النص. أما ضمير المخاطب: فيعود إلى الملتقي أو ما يحيى إليه سياق الحديث. وهو ما تضمنته عدة أقوال وأمثال وردت في كتاب الراهن، ونحو ذلك:

• حرف في تامورك خيرٌ من أَلْفٍ في كتابك

ومعنى التامور - هنا: القلب، "والعرب يقول: حرف في تامورك خيرٌ من أَلْفٍ في كتابك، أي: في قلبك"(الأبناري، 1992م، ج 1، ص266). أما معنى اللفظ وأصله؛ فتعددت معانيه تعددًا واسعاً، فقيل: "الثَّامُورُ النَّفْسُ وَحْيَاهُنَّا، وَقِيلَ الْعَقْلُ. وَالثَّامُورُ- أَيْضًا- دُمُ الْقَلْبِ وَحَبَّتُهُ وَحْيَاهُنَّا، وَقِيلَ: هُوَ الْقَلْبُ نَفْسُهُ، وَرِبِّمَا جُعِلَ حَمَرًا..." وَقِيلَ: أَصْلُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ سُرْيَاتِيَّةٌ، وَالثَّامُورَةُ: الْإِبْرِيقُ"(ابن منظور، 1993م، ج 4، ص33). وإن دار أكثر هذه المعاني حول ما يستوعب الشيء كالحُقّْةُ والوعاء والقلب، أو مَوْضِعِ تَسْتِرِ السَّيِّءِ وِإِخْفَائِهِ عَامَةً. والضمير في (تامورك، كتابك) يحيى إلى المخاطب بالنصحة المستحضر مجازاً، لتفضيل أمر على آخر. ووظيف حرف المعنى (في) لدفع دلالة اللفظ (تامور) صوب معنى المحتوى، أو ما يستوعب الشيء؛ مما جعل قرينه إلى مقتضى السياق أوقع.

• أَنْتَ تَئِقُّ وَأَنَا مَئِقُّ فَكِيفَ نَتَقِقُ.

ومعنى القول: "أي: أنت ممتليء غضباً وأنا سيء الخلق فلا نتفق أبداً"(الأبناري، 1992م، ج 1، ص 133). والتتق من الفعل تأق، "وَرَجُلٌ تَيْقُّ: مَلَآنَ غَيْظًا أَوْ حُزْنًا أَوْ سُرُورًا، وَقِيلَ: هُوَ الصَّيْقُ الْخُلُقُ، وَقِيلَ: تَيْقٌ إِذَا امْتَلَأَ حُزْنًا وَكَادَ يَبْكِي"(ابن منظور، 1993م، ج 10، ص31). وقيل: "المأفة شبه الفُوَاقِ يَأْخُذُ الْإِنْسَانَ عَنْدِ الْبَكَاءِ وَالنَّشِيْحِ، كَانَهُ نَفْسٌ يَقْلَعُهُ مِنْ صَدْرِهِ"(الجوهري، 1987م، ج 4، ص1552)، وعلى إثرها يسرع في البكاء. والسياق جمع بين ضميري الخطاب والتكلم، فهي إهالة إلى طرفى الخطاب؛ ومن ثم تميزت الإهالة - هنا - بشدة قوتها ووضوحها؛ لاحتواها على أكثر الضمائر وضوها وبيانها. فكلا الضمرين من أقوى المعارف "وأمكناها في التعريف ضمير المتكلم؛ لأنَّه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدته مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته، ثم ضمير المخاطب؛ لأنَّه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهته مدلوله"(ابن مالك، ج 1990م، ص 116).

أما حرف المعنى (الفاء): فيكثر إثيائه للدلالة على كل من العطف مع الترتيب والتعليق؛ لكنها - هنا - جاءت للتعليق؛ توافقاً مع تفسير علة الاختلاف بين الحالتين.

• أَجْعَلْ فِي رِشَائِكَ دَرَكًا.

وَقِيلَ: "أَجْعَلْ فِي رِشَائِكَ دَرَكًا: أي: أجعل في رشاشك دركاً؛ يدفع ضَرَرَ الْمَاءِ عَنِ الرِّيشَاءِ. وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: مَعْنَى قَوْلِهِمْ: مَا لَيْ فِي هَذَا الْأَمْرِ دَرَكٌ: مَا لَيْ فِي هَذِهِ رِقْقَةٍ وَلَا مَصْعِدٌ"(الأبناري، 1992م، ج 1، ص 517). والمعنى ليس لي في الأمر منفعة ولا دفع ضرر. وضمير المخاطب يحيى إلى القائم بالأمر، المخاطب بالنصحة. وحرف الجر - هنا - يشير إلى التعليل، أي: أجعل دركاً بسبب الرشاء. وقد تكون دلالته الاحتواء، أي: أجعل في الرشاء دركاً.

• أصْبَغْ ثُوبِكَ بِقَرْفِ السَّدْرِ فَإِنَّهُ أَغْفَرُ لِلْوَسْخِ.

قيل: "والعرب يقول الرجل مهم للرجل: أصبغ ثوبك بقرف السدر؛ فإنه أغفر للوسخ، أي: أستر للوسخ" (الأبناري، 1992م، ج 1، ص 18). وقيل: "الغفاراة سَحَابَةُ رَقِيقَةٍ دُونَ مُعْظَمِ السَّحَابَ" (ابن دريد، 1987م، ج 2، ص 779). وضمير المخاطب المستتر وكاف الخطاب في (ثوبك) يحيى كل مهما إلى متاخر، وهو المتلقى، وحرف الباء في (بقرف) للاستعانة، والفاء للتعليق في جملة التأكيد بإين، و(لام) مع أفعل للاختصاص، وأصلها للتعددية معنى تستر الوسخ.

• لَا تَدْخُلْ بَيْنَ الْعَصَابَ وَلِحَائِمَ.

جاء منه لحاء العصا في هذا المثل "قِشْرَهَا" (الأبناري، 1992م، ج 2، ص 16). ومنه "قَوْلُهُمْ لَحَا اللَّهُ فَلَانَا مَعْنَاهُ قَسْرَهُ اللَّهُ وَأَهْلَكَهُ" (الأزهرى، 2001م، ج 5، ص154). والمثل "يضرب في المتخالين المتصافيين" (الميدانى، 2003م، ج 2، ص 231). والإهالة جمعت بين ضمير المخاطب المستتر للنصحة، وضمير

الغيبة في (لهاها)، الذي يعود على متقدم، وهي (العصا) وما بينهما من علاقة الجزء بالكل، التي ربط بينهما العاطف (الواو).

• أَتَظْنُهُ يَعْجَلُنَا أَنْ نَخْلُ.

وهذا المثل يتعلق بامرأة تعدد نكاحها. يقال لها: "من بجيَلةَ، ولَدَتْ كَثِيرًا فِي قِبَائِلِ مِنَ الْأَقْرَبِ، كَانُوا يَقُولُونَ لَهَا: خَطْبٌ، فَأَنْتُوْلُ: يَنْكُحُ وَخَارِجٌ إِلَيْهَا، وَلَا يُكَلِّمُ مِمَّنْ هُوَ" (ابن منظور، 1993م، ج 2، ص 254). وورد في سياق هذا المثل أنهم "زعموا أن ابنتها كان يسوق بها ذات يوم، فرفع لها راكب فقالت: مَنْ تَرَاهُ؟ قال: أَظْنُهُ خَاطِبًا، فقالت: يا بني، أَتَظْنُهُ يَعْجَلُنَا أَنْ نَخْلُ؟ فَذَهَبَ قُولَهَا مَئَلًا" (الأبياري، 1992م، ج 2، ص 260).

وضمير الغيبة في (أَتَظْنُهُ) يتقطع مع التكلم في (يعجلنا) في بناء حوار ذاتي على لسان من كانت مضرباً للمثل. وأنـ هنا مصدرية، مع دلالة حذف للحرف، أي: يعجلنا بأن نحل، أي: يعجلنا بالحل، وقد يحملها السياق على معنى السببية، أي: كي نحل.

• ويقال: في قلبي عليه حَسِيقَةٌ وَكَتِيفَةٌ وَسَخِيمَةٌ، وَقِيلَ: دِمْنَةٌ.

ومعنى القول: "في قلبي عليه حَسِيقَةٌ وَكَتِيفَةٌ وَسَخِيمَةٌ، أي: حقد" (الأبياري، 1992م، ج 1، ص 270) وقيل: "في صدره علي حَسِيقَةٌ وَحُسَافَةٌ، أي غيظ وعداؤه" (الجوهري، 1987م، ج 4، ص 1344).

والقول جمع بين ضميري التكلم والغيبة بإحالة إلى صوت ذات حاضرة، تتحدث عن ذات غير مشاهدة، مع حضور حرف (في) للإحتواء؛ مناسبة لما يحويه القلب من هذه الأضغان، مع الحرف (على) بمعنى (اللام): أي له حقد، ويجوز أن يكون الحرف بمعنى الاستعلاء، أي يعلو على قلبي غطاء حقد تجاهه. ومثل ذلك جاء قولهم: "في قلبي عليه دِمْنَةٌ" (الأبياري، 1992م، ج 1، ص 270). وأصل الدمنة من الدمن وهو البعر، أو ما اخْتَلَطَ مِنَ الْبَعْرِ وَالْلَّطِينِ عِنْدَ الْحَوْضِ فَتَلَبَّى. وقيل: الدمنة: الحقد المدمن للصدير، والجمع دمن، وقيل: لا يَكُونُ الْحَقْدُ دِمْنَةً حَتَّى يَأْتِي عَلَيْهِ الدَّهْرُ وَقَدْ دَمَنَ عَلَيْهِ (ابن منظور، 1993م، ج 13، ص 158-157).

• لا أَزَالَ اللَّهُ عَنَا ظَلَّ فَلَانَ.

ويقصد بلفظ "الظل": الستر، يقال: لا أَزَالَ اللَّهُ عَنَا ظَلَّ فَلَانَ، أي: ستره لنا" (الأبياري، 1992م، ج 2، ص 68). وذلك لأن "معنى الظل" في لغة العرب: الستر. يقال: أنا في ظلّك، أي: في سترك" (الداني، 2007م، ص 72). واجتماع حرف المعنى (لا) مع (ازال) يحول دلالة النفي إلى الدعا، من يرجو دوام الستر والعزة، وهو الأمر المحال إليه بضمير المتكلمين في (عنا)، التي يمكن تأويل الحرف فيها (منا)، أي لا أَزَالَ اللَّهُ مِنَ الستَّرِ والعزَّةِ.

• لا تَعْظِيَنِي وَتَنْظَعِظِي.

وفي ذلك المثل "قال الأصممي": قال رجل من العرب لامرأته: لا تَعْظِيَنِي وَتَنْظَعِظِي، أي: لا تُوصِّينِي وأوصي نفسك (الأبياري، 1992م، ج 1، ص 188). وقيل المعنى "أي: أتعظ أنت ودعني موعظتي" (الفراهيدي، 1980م، ج 2، ص 228). وقال صاحب صحاح العربية: "أَنَا أَظْنَهُ وَتَنْظَعِظِي" بضم النساء، أي: لا يكن منك أمر بالصلاح، وأن تفسدي أنت في نفسك" (الجوهري، 1987م، ج 3، ص 1174).

ومثل جمع ضميري التكلم والخطاب: مما يحيل إلى حديث رجل لامرأته، وقد ربط بين الفعلين وحالة التجانس الصوتي بينها بالعاطف (الواو). وقد وردت عدة أمثل وأقوال، تشكلت فيها تراكيب الإحالة للمخاطب وأحرف المعنى، نحو ذلك:

• يَقُولُونَ: أَتَانَا رَمِيًّا مِنْ سَحَابٍ

وجاء في هذا القول: "إنما سميت: أرمية، لما يتخوف من زمها بالمطر. يقال: أَتَانَا رَمِيًّا مِنْ سَحَابٍ" (الأبياري، 1992م، ج 1، ص 477-478). وقيل: "أرمية": جَمْعُ رَمِيٍّ، وَهِيَ السَّحَابَةُ الْعَظِيمَةُ الْقَطْرُ" (ابن منظور، 1993م، ج 3، ص 412). وجاءت الإحالة بضمير المتكلمين مع فعل (الإنفعال) الذي تعدى لمعنى المفعول، وقد اقترب بحرف المعنى (من) لبيان جنس الرمي، أي: المطر أو جهة.

• لَا آتَيْكَ سَجِيسَ عَجِيسَ

وهذا المثل- ولا آتَيْكَ سَجِيسَ عَجِيسَ- له صور متقاربة في المعنى، مع ما حمله من تقارب في البنية وتوظيف الضمائر وأحرف المعنى، نحو قولهم: "لَا آتَيْكَ مِعْزَى الْفِيْرُزِ، وَلَا آتَيْكَ هَبَيْرَةَ بَنَ سَعِيدٍ". وقيل في معنى هذه الأمثال: "إنما سمي عَجِيسًا: لأنَّه يَتَعَجَّسُ أَي: يَبْطِئُ فَلَا يَذَهَبُ أَبَدًا" (الميداني، 2003م، ج 2، ص 228). وكل هذه الأقوال بمعنى: "لَا آتَيْكَ أَبَدًا" (الأبياري، 1992م، ج 1، ص 285). وأصل سَجِيس الماء المتغير، .. وسَجِيس الأَوْجَسِ، وسَجِيس الليلي، أي أَبَدًا" (الجوهري، 198م، ج 3، ص 936). أي: طول الدهر. أما قولهم "مِعْزَى الْفِيْرُزِ": فقيل: "الْفِيْرُزُ هُوَ الْجَدُّ تَنْسُهُ، فَضَرَبُوا بِهِ الْمُثَلَّ" (ابن منظور، 1993م، ج 5، ص 54). بمعنى محال اجتماعها أو تتحققها.

وهذه النماذج من الأقوال والأمثال شاهد على خصوصية الضمائر وحالة الإحالة المركبة فيها، كما كشفت هذه الشواهد فاعلية حروف المعاني في الربط بين الوحدات السياقية لهذه الشواهد، خاصة بما تضمنته من خصائص التقارب التركيبي والانسجام الصوتي بين مفرداتها، أو روایتها بعدة صور متقاربة.

خاتمة: نتائج و توصيات

1. نتائج البحث:

- كشف رصد الأقوال والأمثال في كتاب "الزاهر" واستقراء محتواها مجموعة ملاحظات، أبرزها ما يأتي:
 - كشف البحث تقارب استعمال الأمثال والأقوال، دون التفريق بينهما، أو تخصيص لكل طائفة؛ مما يفسر كثرة هذه الشواهد من جهة، وشروع توظيفها أدلة لغة في التراث العربي من جهة أخرى.
 - تعدد أنماط حروف المعاني، الوارد توظيفها في الأمثال والأقوال ذات السياقات المميزة بالإيجاز والاختصار، وإن كانت أحرف (الواو)، (قد)، (ما)، (لا) (الباء)، (من) الأكثر حضوراً لخصوصية دلالتها الداعمة لهذه الشواهد بما تتضمنه من دلالات كالعطف، أو النفي، والتوكيد.
 - برزت أهمية حروف المعاني في تشكيل بعض الدلالات الخاصة في سياق عدد من الأمثال والأقوال في (الزاهر)؛ لما تحملته بعض هذه الحروف من حالة التضمين بمعانٍ إضافية، غير ما تضمنته دلالتها الوضعية الشائعة، نحو مجيء(على) بمعنى (من)، في قولهم: قد غَضِبَ الحصير على فلان، أي: من فلان.
 - ظهر تقارب البعد الوظيفي لحروف المعاني والضمائر في كثير من الأمثال والأقوال، حيث يقوم كل منها بوظيفة الربط، سواء على مستوى البنية أو الدلالة بين عناصر السياق ووحداته؛ فكل منها يمثل عناصر نصية اتصالية، مع خصوصية مرجعية الضمير في زيادة الحالة الاتصالية بين النص ومحيطه الخارجي.
 - برزت عدة دعائم، كان لها أثرها في تقوية البعد الوظيفي لحروف المعاني في سياق الكلام، تمثلت في تجاوز وظيفة هذه الحروف من حالة الاعتماد الدلالي على غيرها إلى كونها أدوات ربط اتصالية، خاصة عندما يضاف إليها خواص النيابة والتضمين وحالة ملائمتها لمقتضيات التغير في سياق الكلام.
 - أبرز البحث تعدد رويات الأقوال والأمثال، سواء ما اشتمل على تغير في البنية أو مرادفاتها نحو قولهم: وما بالدار آرمُ، وما بالدار آرمُ. ما بالدار أريمُ.. وكذلك: ما للرجل حيلة، وما له حول، وما له احتيال، وما له محطال، وما له محالة... وهذا كله من عوامل الثراء اللغوي في مفردات اللغة وشواهدتها القاعدية.
 - غالب علي عدد كبير من الأمثال والأقوال التسجيل، والتوازي البنوي والإيقاعي، وهي خصائص لغوية عضلت استقرار هذه الشواهد اللغوية في ذاكرة مستعمل اللغة، واستمرارها في التراث العربي ومدوناته المتعددة، التي ضمت هذه الشواهد اللغوية بوصفها من أدلة الاستدلال اللغوي ومصادرها.
- كما كشف البحث عن عدد كبير من النتائج واللاحظات، التي تضمنتها مناقشة ظاهرة الأمثال والأقوال وأبعادها اللسانية والنصية في كتاب "الزاهر" في معاني كلمات الناس لابن الأباري". وفي صدارة هذه النتائج تسلیط الضوء بقوة على محتوى هذا الكتاب المميز بفوائد اللغة.

2. مقتراحات و توصيات

- نبه البحث - كذلك- إلى عدة لفقات و توصيات، يمكن أن تكون استشرافاً لمشاريع بحثية مناظرة، نحو:
 - دراسة الأمثال العربية دراسة اتصالية وفق نظرية الاتصال اللغوي.
 - دراسة التغير الصرفي لعدد روايات الأمثال العربية وأبعاده.
 - تحليل البعد الوظيفي للسياق الاجتماعي في الأمثال؛ وفق منهج اللسانيات التطبيقية الاجتماعية.
- وختاماً.. لعل هذا البحث يكون باعثاً وموجها إلى كشف مزيد من فوائد الدرس اللغوي وقضاياها في كتب اللغة عامّة والأمثال العربية خاصة، عندتناول عناصرها بالرصد والاستقراء والتحليل.

المصادر والمراجع

- الأزهري، م. (2001م). *تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد عوض مربع. (ط1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الأستربادي، ر. (1996م). *شرح كافية ابن الحاجب*. تصحیح وتعليق: يوسف حسن. (ط2). بنغازی: منشورات جامعة قاريونس.
- ابن الأباري، م. (1992م). *الزاهر في معاني كلمات الناس*. تحقيق: حاتم صالح الصافان. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الأندلسي، أ. (1998م). *التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تحقيق: حسن هنداوي. (ط1). الرياض: دار كنوز إشبيلية.
- ابن بابشاذ، ط. (1977م). *شرح المقدمة المحسبة*. تحقيق: خالد عبد الكريم.. (ط1). الكويت: المطبعة العصرية.
- ابن بابشاذ، ط. (1978م). *شرح المقدمة النحوية*. تحقيق وتقديم: محمد أبو الفتاح شريف. رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.

- برينكر، ك. (2005). التحليل اللغوي للنص: مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج. ترجمة: حسن بحيري. (ط1). القاهرة: مؤسسة المختار.
- البطاشي، خ. (2013). الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب. (ط1). بيروت: دار الجديد للنشر والتوزيع.
- ابن بطاط، م. (1991م). *النَّظُمُ الْمُسْتَعْدَبُ فِي تَفْسِيرِ عَرَبِ الْفَاظِ الْمَهْدِيِّ*. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد الحفيظ سالم. (ط1). مكة المكرمة: المكتبة التجارية.
- البغوي، ح. (2000م). معالم التنزيل في تفسير القرآن. تحقيق: عبد الرزاق المهدى. (ط1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- البونسي، أ. (2004). كنز الكتاب ومنتخب الآداب. تحقيق: حياة قارة. (ط1). أبو ظبي: المجمع الثقافي.
- تركي، ف. (2010م). التصحح اللغوي في كتاب الراهن في معانٍ كلمات الناس لابن الأثير وأثره في مقاومة لحن العامة. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الجرجاني، ع. (1966م). الوساطة بين المتنبي وخصوصه. تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. (ط2). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الجوخرى، ش. (2004م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
- الجاحظ، ع. (1964م). رسائل الجاحظ. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الجوهري، إ. (1987م). *تاج اللغة وصحاح العربية*. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. (ط1). بيروت: دار العلم للملايين.
- حسان، ت. (2006م). *اللغة العربية معناها ومبناها*. (ط5). القاهرة: عالم الكتب.
- حميدة، م. (1997). نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. (ط1). بيروت: الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان.
- الداني، ع. (2007). الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام. تحقيق: حاتم صالح الصامن. (ط1). دمشق: دار البشائر.
- الدمياطي، أ. (2006م). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. تحقيق: أنس مهرة. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن دريد، م. (1987م). *جمرة اللغة*. تحقيق: رمي مدين بعلبكي. (ط1). بيروت: دار العلم للملايين.
- دي بوحراند، ر. (2007م). *النص والخطاب والإجراء*. ترجمة وتعليق: تمام حسان. (ط2). القاهرة: عالم الكتب.
- الراعوش، ع. (2010م). زيادة حروف المعاني في القرآن الكريم بين دوافع المجازين ومحظوظات المانعين. مجلة الدراسات القرآنية، (7)، 416-357.
- الزجاجي، ع. (1979م). الإيضاح في علل النحو. تحقيق: مازن المبارك. (ط3). بيروت: دار النفائس.
- الزمخشري، م. (1987م). المستقصى في أمثال العرب. (ط2). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزمخشري، م. (1998م). أساس البلاغة. تحقيق: محمد باسل عيون السود. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- السامرائي، ف. (2002م). معاني النحو. (ط2). الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- السبكي، أ. (2003م). *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*. تحقيق: عبد الحميد هنداوى. (ط1). بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
- ابن السراج، م. (1988م). *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (ط3). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سيبوه، ع. (1988م). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيوطى، ج. (1992م). *معجم الهوامع في شرح جمع الجواب*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السيوطى، ج. (2004م). *معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم*. تحقيق: محمد إبراهيم عبادة. (ط1). القاهرة: مكتبة الآداب.
- ابن الشجري، ض. (1991م). *أمثال ابن الشجري*. تحقيق: محمود محمد الطناحي. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الصبان، م. (1997م). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الصفدي، ص. (1987م). *تصحيح التصحيح وتحرير التحريف*. تحقيق: السيد الشرقاوى. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الضبي، م. (1983م). *أمثال العرب*. تحقيق: إحسان عباس. (ط2). بيروت: دار الرائد العربي.
- ابن ضرار، ش. (1968م). *ديوان الشماخ بن ضرار*. تحقيق: صلاح الدين الهادي. (ط1). القاهرة: دار المعارف.
- ابن طباطبا، م. (1985م). *عيار الشعر*. تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع. الرياض: دار العلوم للطباعة.
- الطبرى، م. (2000م). *جامع البيان في تفسير القرآن*. تحقيق: أحمد محمد شاكر. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- العسكري، ح. (1988م). *جمرة الأمثال*. ضبط وتعليق: أحمد عبد السلام. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عصفور، ع. (1999م). *شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: صاحب أبو جناح. (ط1). بيروت: عالم الكتب.
- العكربى، ع. (1995م). *اللباب في علل البناء والأعراب*. تحقيق: عبد الإله نهيان. (ط1). بيروت: دار الفكر المعاصر.
- علامة، ي. (2008م). *حروف المعاني ودلالة مواضعها في القرآن الكريم*. رسالة دكتوراة. جامعة الخرطوم، كلية الآداب.
- ابن فارس، أ. (1979م). *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (ط1). بيروت: دار الفكر.
- ابن فارس، أ. (1997م). *الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسفن العرب في كلامها*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الفاكى، ع. (1993م). *شرح كتاب الحدود في النحو*. تحقيق: المتولى رمضان أحمد الدميري. (ط2). القاهرة: مكتبة وهبة.
- الفراء، خ. (1980م). *معجم العين*. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، القاهرة: مكتبة الملال.
- القاسمى، ع. (2019م). *علم المصطلح علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية*. (ط2). لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- القالي، أ. (1926م). *الأمثال*. عنابة وترتيب: محمد عبد الجواد الأصمعي. (ط2). القاهرة: دار الكتب المصرية.
- القطبى، م. (1964م). *الجامع لأحكام القرآن*. تحقيق: أحمد البردونى وإبراهيم أطفيش. (ط2). القاهرة: دار الكتب المصرية.

- الكرمانى، م. (2004). تحقيق الفوائد الغياثية. تحقيق: علي بن دخيل العوف. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
- الكافوي، أ. (1998). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. (ط2). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- المالقي، أ. (2002). رصف المباني في حروف المعاني. تحقيق: أحمد محمد الخراط. (ط3). دمشق: دار القلم.
- ابن مالك، ج. (1982). شرح الكافية الشافية. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. (ط1). مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- المبرد، م. (1994). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. (ط3). القاهرة: عالم الكتب.
- المتوكل، أ. (2010). الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة البنية والنمط. (ط1). الجزائر: منشورات الاختلاف.
- المرادي، ب. (1992). الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- المرادي، ب. (2008). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.
- مسلم، أ. (1955). صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (ط1). مصر: دار إحياء الكتب العربية.
- مطر، هـ (1985). نشأة دراسة حروف المعاني. (ط1). بغداد: دائرة الشؤون الثقافية والنشر.
- مطيري، ص. (2003). الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية. (ط1). دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- ابن منظور، م. (1993). لسان العرب. (ط3). بيروت: دار صادر.
- الميداني، أ. (2003). مجمع الأمثال. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط1). بيروت: المكتبة العصرية بلبنان.
- الهاشمي، أ. (1999). جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبداع. ضبط وتدقيق: يوسف الصميلي. (ط1). بيروت: المكتبة العصرية.
- الهروي، ق. (1964). غريب الحديث. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. (ط1). حيدرآباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية.
- ابن هشام، ج. (1985). معنى اللبيب عن كتب الأعرايب. تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله. (ط6). دمشق: دار الفكر.
- ابن هشام، ج. (2008). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. (ط1). بيروت: دار ابن حزم.
- ابن الوراق، م. (1999). علل النحو. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. (ط1). الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن يعيش، م. (2001). شرح المفصل للزمحشري. تقديم: إميل بديع يعقوب. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

References

- ad-Dimyati, A. (2006). *Ithāf fudalā' al-bashar fī al-qirā'āt al-arba'aḥ 'ashar* (1st ed.). Investigation: Anas Mahra. Beirut: Dar Al-Kutub al-Ilmiyyah.
- Alama, Y. (2008). *Letters of meanings and the significance of their positions in the Holy Quran* (PhD thesis). University of Khartoum, Faculty of Arts.
- al-Andalusi, A. (1998). *al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas'hīl* (1st ed.). Investigation: Hassan Handawi. Riyadh: Dar Kunuz Ishbiliya.
- al-Askari, H. (1988). *Jamharat al-amthāl* (1st ed.). ḏabṭ wa-ta'lí. Edited and Commented by Ahmed Abdel Salam. Beirut: Dar al-Kotob al-Ilmiyyah.
- al-Astarabazi, R. (1996). *Sharḥ Kāfiyah Ibn al-Hājib* (2nd ed.). Corrected and annotated by Youssef Hassan Omar. Benghazi: Garyounis University Publications.
- al-Azhari, M. (2001). *Tahdhīb al-lughah* (1st ed.). Investigation: Muhammad Awad Mara'b. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi.
- al-Baghawi, H. (2000). *Ma 'alim al-tanzīl fī tafsīr al-Qur'ān* (1st ed.). Investigation: Abdul Razzaq Al-Mahdi. Beirut: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.
- al-Batashi, K. (2013). *Textual coherence in the light of linguistic analysis of discourse* (1st ed.). Beirut: Dar Al-Jadeed for Publishing and Distribution.
- al-Bunsi, A. (2004). *Kanz al-Kitāb wa-muntakhab al-Ādāb* (1st ed.). Investigation: Hayat Qarah. Abu Dhabi: Cultural Complex.
- al-Ḍabbī, M. (1983). *Proverbs of the Arabs "Amthāl al-'Arab"* (2nd ed.). Investigation: Ihsan Abbas. Beirut: Dar Al-Raed Al-Arabi.
- al-Dānī, 'A. (2007). *al-firaq bayna al-dād wa-al-zā'* fī Kitāb Allāh 'Izz wa-jall wa-fī al-mashhūr min al-kalām (1st ed.). Investigation: Hatem Saleh al-Dhamin. Damascus: Dar Al-Bashair.
- al-Fakihi, A. (1993). *Explanation of the Book of Limits in Grammar* (2nd ed.). Investigation: Al Mutawali Ramadan Ahmed Al Damiri. Cairo: Wahba Library.
- al-Farāhīdī, Kh. (1980). *Dictionnaire de l'Ain "Mu'jam al-'Ayn"* (1st ed.). Investigation: Mahdi Al Makhzoumi and Ibrahim as-Samarrai. Cairo: Al Hilal Library.
- al-Harawi, Q. (1964). *Gharīb al-hadīth* (1st ed.). Investigation: Muhammad Abdul-Mu'īd Khan. Hyderabad: Ottoman

Encyclopedia Press.

- al-Hashemi, A. (1999). *Jawāhir al-balāghah fī al-ma‘ānī wa-al-bayān wa-al-badī‘* (1st ed.). Edited and Proofread by: Yusuf Al-Sumaili. Beirut: Al-Maktaba Al-Asriya.
- al-Jahiz, A. (1964). *Rasā‘il al-Jāḥiẓ* (1st ed.). Investigation and explanation: Abdul Salam Muhammad Haroun. Cairo: al-Khanji Library.
- al-Jawhari, I. (1987). *Tāj al-lughah wa-ṣihāh al-‘Arabīyah* (1st ed.). Investigation: Ahmed Abdul Ghafour Attar. Beirut: Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn.
- al-Jawjari, Sh. (2004). *Sharḥ Shudhūr al-dhahab fī ma‘rifat kalām al-‘Arab* (1st ed.). Investigation: Nawaf bin Jaza al-Harithi. Medina: Deanship of Scientific Research at the Islamic University.
- al-Jurjani, A. (1966). *al-Wasāṭah bayna al-Mutanabbī wa-khuṣūmih* (2nd ed.). Investigation and explanation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim and Ali Muhammad Al-Bajawi. Cairo: Issa al-Babi Al-Halabi and Partners Press.
- al-Kafwi, A. (1998). *al-Kulliyāt Mu‘jam fī al-muṣṭalaḥāt wa-al-furūq al-lughawīyah* (2nd ed.). Investigation: Adnan Darwish and Muhammad al-Masry. Beirut: ar-Risala Foundation.
- al-Karmani, M. (2004). *Tahqīq al-Fawā‘id al-Ghiyāthīyah*. Investigation: Ali ibn Dakhil al-Awfi. Medina: Library of Science and Wisdom.
- al-Maliki, A. (2002). *Rasf al-mabānī fī ḥurūf al-ma‘ānī* (3rd ed.). Investigation: Ahmad Muhammad al-Kharrat. Damascus: Dar al-Qalam.
- al-Maydani, A. (2003). *Collection of Proverbs "Majma‘ al-amthāl"*. Investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim. (1st ed.). Beirut: Al-Maktaba Al-Asriya.
- al-Mubarrad, M. (1994). *al-Muqtādab* (3rd ed.). Investigation: Muhammad Abdul-Khaleq Udayma. Cairo: Alam Al-Kutub.
- al-Muradi, B. (1992). *al-Janā ad-Dānī fī ḥurūf al-Ma‘ānī*. Investigation: Fakhr Al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadil. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- al-Muradi, B. (2008). *Tawdīh al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ Alfiyat Ibn Mālik*. Explanation and Investigation: Abdul-Rahman Ali Suleiman. (1st ed.). Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
- al-Mutawakkil, A. (2010). *Discourse and Characteristics of the Arabic Language: A Study in Function, Structure and Pattern* (1st ed.). Algeria: Ikhtilaf Publications.
- Al-Qali, A. (1926). *al-Amālī* (2nd ed.). Edited and arranged by Muhammad Abd al-Jawad al-Asma'i. Cairo: Dar al-Kutub al-Masryia.
- al-Qurtubi, M. (1964). *al-Jāmi‘ li-aḥkām al-Qur’ān* (2nd ed.). Investigation: Ahmad al-Bardouni and Ibrahim Atfeesh. Cairo: Dar al-Kutub al-Masryia.
- al-‘Ukbarī, A. (1995). *al-Lubāb fī ‘Ilal al-binā‘ wa-al-i‘rāb* (1st ed.). Investigation: Abdul-Ilah Nabhan. Beirut: Dar al-Fikr Al-Mu'asir.
- ar-Raoush, A. (2010). Increasing the letters of meaning in the Holy Quran between the motives of those who permit and the prohibitions of those who forbid. *Journal of Quranic Studies*, (7), 357-416.
- as-Şabbān, M. (1997). *Hāshiyat as-Şabbān ‘alā sharḥ al-shawná li-Alfiyat Ibn Mālik* (1st ed.). Beirut: Dar al-Kotob Al-Ilmiyyah.
- as-Şafadi, P. (1987). *Taṣhīḥ at-Taṣhīf wa-tahrīr at-Tahrīf* (1st ed.). Investigation: as-Sayyid aSh-Sharqawi. Cairo: Maktabat Al-Khanji.
- as-Samarrai, F. (2002). *Meanings of Grammar* (2nd ed.). Jordan: Dar al-Fikr for Printing, Publishing & Distribution.
- as-Subki, A. (2003). *‘Arūs al-afrāh fī sharḥ Talkhīṣ al-Miftāh* (1st ed.). Investigation: Abdul Hamid Handawi. Beirut: al-Maktaba al-Asriya for Printing and Publishing.
- as-Suyūtī, J. (1992). *Ham‘ al-hawāmī fī sharḥ jam‘ al-jawāmī‘* (1st ed.). Investigation: Abdul Salam Muhammad Haroun and Abdul Aal Salem Makram. Beirut: Al-Risala Foundation.
- as-Suyūtī, J. (2004). *Mu‘jam maqālīd al-‘Ulūm fī al-hudūd wa-al-rusūm* (1st ed.). Investigation: Muhammad Ibrahim Abada. Cairo: Maktabat Al-Adab.
- at-Tabari, M. (2000). *Jāmi‘ al-Bayān fī tafsīr al-Qur’ān* (1st ed.). Investigation: Ahmed Mohamed Shaker. Beirut: ar-Risala Foundation.
- az-Zamakhsharī, M. (1987). *al-Mustaqṣá fī Amthāl al-‘Arab* (2nd ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
- az-Zajjaji, A. (1979). *al-Īdāh fī ‘Ilal al-naḥw* (3rd ed.). Investigation: Mazen al-Mubarak. Beirut: Dar al-Nafayes.
- az-Zamakhsharī, M. (1998). *Asās al-balāghah* (1st ed.). Investigation: Muhammad Basil Ayoun Al-Sud. Beirut: Dar al-Kotob

al-Ilmiyyah.

- Brinker, K. (2005). *Linguistic analysis of the text: An introduction to basic concepts and methods* (1st ed.). Translated by: Hassan Bahri. Cairo: Al-Mukhtar Foundation.
- De Beaugrand, R. (2007). *Text, discourse and procedure* (2nd ed.). Translated and commented by: Tammām Ḥassān. Cairo: ‘Ālam al-Kutub.
- Hamida, M. (1997). *The system of connection and linking in the structure of the Arabic sentence* (1st ed.). Beirut: Library of Lebanon Publishers, Egyptian International Publishing Company - Longman.
- Ḩassān, T. (2006). *The Arabic language, its meaning and structure* (5th ed.). Cairo: ‘Ālam al-Kutub.
- Ibn al-Anbari, M. (1992). *al-zāhir fī ma ‘ānī Kalimāt al-nās* (1st ed.). Investigation: Hatem Saleh al-Damen. Beirut: al-Risalah Foundation.
- Ibn al-Warraq, M. (1999). *Reasons for Grammar ("Ilal al-naḥw")* (1st ed.). Investigation: Mahmoud Jassim Muhammad al-Darwishi. Riyadh: Maktabat al-Rushd.
- Ibn Asfour, A. (1999). *sharḥ Jamal al-Zajjājī* (1st ed.). Investigation: Saheb Abu Janah. Beirut: Alam al-Kotob.
- Ibn ash-Shajarī, D. (1991). *Amālī Ibn ash-Shajarī* (1st ed.). Investigation: Mahmoud Muhammad Al-Tanahi. Cairo: Maktabat al-Khanji.
- Ibn as-Sarraj, M. (1988). *The Origins of Grammar ("al-Uṣūl fī al-naḥw")* (3rd ed.). Investigation: Abdul Hussein al-Fatli. Beirut: ar-Risala Foundation.
- Ibn Bābāshādh, T. (1977). *sharḥ al-muqaddimah alm̄hsbh* (1st ed.). Investigation: Khaled Abdul Karim. Kuwait: Modern Press.
- Ibn Bābāshādh, T. (1978). *sharḥ al-muqaddimah al-naḥwīyah*. Investigation and introduction: Muhammad Abu al-Futuh Sharif. PhD thesis, Cairo University.
- Ibn Battāl, M. (1991). *al-Naẓmu almusta ‘dhabu fī tfsīr ghrybi alfāzī almhadhdhbī* (1st ed.). Study and investigation: Mustafa Abdul Hafeez Salem. Mecca: Commercial Library.
- Ibn Dirar, Sh. (1968). *Dīwān al-Shammākh ibn Dirār* (1st ed.). Investigation: Salah Al-Din Al-Hadi. Cairo: Dar Al-Maaref.
- Ibn Duraid, M. (1987). *Jamharat al-lughah* (1st ed.). Investigation: Ramzi Munir Baalbaki. Beirut: Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn.
- Ibn Faris, A. (1979). *Mu ‘jam Maqāyīs al-lughah* (1st ed.). Investigation: Abdul Salam Muhammad Harun. Beirut: Dar Al Fikr.
- Ibn Faris, A. (1997). *al-Ṣāḥibī in the jurisprudence of the Arabic language and its issues and the traditions of the Arabs in their speech* (1st ed.). Beirut: Dar Al Kotob Al Ilmiyah.
- Ibn Hisham, J. (1985). *Mughnī al-labīb ‘an kutub al-a ‘arīb* (6th ed.). Investigation: Mazen al-Mubarak and Muhammad Hamad Allah. Damascus: Dar al-Fikr.
- Ibn Hisham, J. (2008). *Awḍah al-masālik ilá Alfiyat Ibn Mālik* (1st ed.). Beirut: Dar Ibn Hazm.
- Ibn Malik, J. (1982). *Sharḥ al-Kāfiyah ash-shāfiyah*. Investigation: Abdul-Moneim Ahmed Haridi. (1st ed.). Mecca: Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage.
- Ibn Manzur, M. (1993). *Lisān al-‘Arab* (3rd ed.). Beirut: Dar Ṣādir.
- Ibn Tabataba, M. (1985). *The Standard of Poetry "Iyār al-shi‘r"*. Investigation: Abdul Aziz bin Nasser Al-Manea. Riyadh: Dar Al-Ulum for Printing.
- Ibn Ya‘ish, M. (2001). *Sharḥ al-Mufaṣṣal li-az-Zamḥshry*. Introduction: Emile Badi' Ya'qub. (1st ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
- Matar, H. (1985). *The Origin of the Study of the Letters of Meaning* (1st ed.). Baghdad: Department of Cultural Affairs and Publishing.
- Muslim, A. (1955). *Ṣahīḥ muslīm*. Investigation: Muhammad Fuad Abdul-Baqi. (1st ed.). Egypt: Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiyyah.
- Mutahhari, S. (2003). *The Suggestive Meaning in the Singular Formula* (1st ed.). Damascus: Union of Arab Writers.
- Sibawayh, A. (1988). *The Book "al-Kitāb"*. Investigation: Abdul Salam Muhammad Haroun. (3rd ed.). Cairo: al-Khanji Library.
- Turki, F. (2010). *Linguistic correction in the book al-zāhir fī ma ‘ānī Kalimāt al-nās by Ibn Al-Anbari and its effect in resisting the common mistakes* (1st ed.). Beirut: Dar al-Kotob al-Ilmiyyah.